



سياسية - فكرية - ثقافية

اقتصادية اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي

العدد (٢١) - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨

الافتتاحية:

أوضاع سورية جديدة

منذ بداية الأزمة السورية مع درعا 18 آذار 2011 ركز مندوبياً الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي في الاجتماع التأسيسي لهيئة التسيير الوطنية في سورية بيوم 25 حزيران 2011 على فكرة التسوية السياسية بعيداً عن فكرة (اسقاط النظام) وعن فكرة (الاصلاح للنظام السياسي القائم). كان رأي حزبنا، وما زال، أن (التغيير السياسي للأوضاع السورية ومنها النظام السياسي القائم) يمكن تحقيقه عبر (التسوية السياسية) بين السلطة والمعارضة للخروج من الأزمة السورية القائمة منذ سبع سنوات ونصف. فكرة (التسوية) مبنية على أن هناك استعصاء توازن بين الطرفين السوريين المتصارعين، ثم الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع السوري، بحيث لا يستطيع طرف في الصراع

الجسم لصالح أحدهما. هما لا يستطيعان تكرار انتصار السلطة السورية في أحداث 1979-1982 ولا تكرار ما حدث ضد حسني مبارك في 11 فبراير 2011.

(الأزمة السورية) تأتي من هذا الاستعفاء التوازنـي. وبالتالي ليس هناك حلًّا لهذه الأزمة، التي أصبحت بثلاثة طوابق متراكبة: دولية - إقليمية - محلية، إلا عبر طريق وحيد هو (التسوية السياسية)، وعلى أساس التوازن القائم بين هذه الطوابق الثلاث. كان ممكناً حل هذه الأزمة من خلال حوار سوري-سوري في ربيع وصيف 2011 قبل (التعريب) والأقلمة) في خريف 2011 وقبل أن يأتي (التدويل) للأزمة السورية من خلال (بيان جنيف 1) في 30 حزيران 2012 الذي أتى حصيلة توافق أميركي- روسي وقبل أن يدخل هذا التوافق، الذي وضعت خطوطه العامة في ذلك البيان، في التنفيذ العملي من خلال اتفاق 7 أيار 2013 بين كيري ولافروف.

السلطة السورية رفضت الحوار في ربيع وصيف 2011 على أساس تغيير الوضع القائم، ثم شاركها (المجلس الوطني السوري)، المشكل في إسطنبول يوم 2 تشرين أول 2011، في رفض الحوار على أساس (المبادرة العربية) ثم على أساس (بيان جنيف) في اصرار من قبل هذا المجلس، ورعايته الإقليميين، على (اسقاط النظام).

لم تستطع السلطة السورية الجسم والانتصار العسكري-الأمني، وكذلك لم تستطع المعارضة المسلحة أن تحقق الانتصار. كلّاهما استعاـنا بالخارج، والآن بعد سبع سنوات ونصف هذا الخارج هو المحكم والمدير للصراع السوري الذي أصبح عملياً صراع دولي-إقليمي-محلي. هذا الخارج، أي روسيا وأميركا وتركيا، وإلى حد "ما" إيران، هو الذي سيقرر شكل ومضمون تسوية الأزمة السورية.

من خلال اتفاق 17 أيلول 2018 أصبح هناك موافقة روسية على "منطقة نفوذ تركية" في خط يمتد على طول الحدود التركية-السورية من منطقة ربيعة في محافظة اللاذقية مروراً بمحافظة إدلب ثم خط عفرين-أعزاز-الباب-جرابلس. هناك منطقة نفوذ أميركية في شرق الفرات مع أتباع سورياين محليين منخرطين في "مجلس سوريا الديمقراطية".

في عام 2018 شهدنا انفراطاً للتوافق الأميركي- الروسي الذي بدأ نظرياً مع (بيان جنيف) ثم أصبح عملياً مع اتفاق 7 أيلول 2013 الذي أنتج (اتفاق الكيماوي السوري) في 14 أيلول 2013 و (القرار 2118) و (جنيف 2) و (الدخول العسكري الروسي إلى سوريا) 30 أيلول 2015 وبيانـي فيـينا (30 تشرين أول 2015 - 14 تشرين ثاني 2015) و (مؤتمـر الـريـاض 1-8 كانـون أول 2015) ثم القرار 2254 كانـون أول 2015 ثم (جـنيـف 3) 29 كانـون ثـاني 2016.

كان أحد بوادر هذا الانفراط هو ما بدأه الروس مع (مسار أستانـة) منذ الأسبوع الأخير من عام 2016 في استغلال التقارب الروسي-التركي من أجل فرض وقائع ميدانية جديدة على الأرض بقوة دفع ذلك التقارب. حاولت موسكو في "مؤتمـر سوـتشـي لـلـحـوار السـورـي-الـسـورـي" في 30 كانـون الثاني 2018 الانـقلـاب على مـسـار جـنيـف وـالـقـرار 2254 الذي يقول بـثلاثـة مـسـارـات: هـيـئة حـكـم اـنـقـلـاـيـ - الدـسـتـور - الـاـنـتـخـابـات، من خـلـال حـصـر المسـار التـقاـوـضـي السـورـي في (الـعـلـمـيـة الدـسـتـورـيـة).

كان موقف ديمستورا مـرـناً من خـلـال اـنـقـاـقـه مع الروـس عـلـى اللـجـنة الدـسـتـورـيـة المقـترـحة أـن تكون تحت وـصـاـيـة الـأـمـم الـمـتـحـدة، وـهـو مـاـوـافـقـتـه عـلـيـه (هيـئـة التـقاـوـضـ)، وـمـع التـاكـيدـ من جـديـدـ عـلـىـ القرـار 2254 وـمـتـرـجـاتهـ.

الآن أصبح الخـلـاف الأمـيرـكيـ الروـسـي مـعـلـناً عـلـىـ الأـقـلـ مـذـ منـتصفـ آـبـ 2018: وـاشـنـطـنـ تـرـبـطـ خـروـجـهاـ مـنـ سورـياـ وـاـنـقـاـقـهاـ مـعـ الروـسـ بـإـخـرـاجـ القـوـاتـ الـايـرانـيـةـ وـموـالـيـهاـ العـسـكـرـيـوـنـ مـنـ سورـياـ وـبـتـتـفـيـدـ القرـار 2254 بـكـافـةـ مـتـرـجـاتهـ، مـعـ رـفـضـ حـصـرـ حـكـمـ الـعـلـمـيـةـ التـقاـوـضـيـةـ فـيـ المسـارـ الدـسـتـورـيـ. هـذـاـ سـيـقـوـدـ إـلـىـ تـعـوـيـمـ مـسـارـ جـنيـفـ وـإـلـىـ اـعـلـانـ وـفـاةـ (أـسـتـانـةـ) وـ(سوـتشـيـ)ـ الـتـيـ تـعـاملـتـ مـعـهـمـاـ وـاـشـنـطـنـ مـنـ خـلـالـ سـيـاسـةـ غـصـنـ الـبـصـرـ.

يمكن تكثيف الخلاف الأميركي الروسي من خلال الصراع بين كتلتين: (مجموعة خمسة + 2: الولايات المتحدة- بريطانيا - فرنسا - السعودية - الأردن + ألمانيا - مصر) و (ثلاثي سوتشي: روسيا - تركيا - إيران). طبعاً الأوراق الصادرة عن الكتلتين توضح الاستقطاب السياسي بينهما، ولكن الاستقطاب العملي، بما يتضمنه من وجودات عسكرية لكتلتين على الأرض السورية، يوضح حجم الصراع وطبيعته ومساراته المتوقعة.

على الأرجح أن الكباش الأميركي- الروسي في سوريا سينشئ توافزاً جديداً في سوريا بعيداً عن الانفراد الروسي الذي كان برضى أمريكي أعطاه باراك أوباما منذ الدخول العسكري الروسي وكانت مظاهره بما أعقب ذلك الدخول من اتفاقيات أميركية روسية حول سوريا في (بيان فيينا) و (القرار 2254).

هذا سيعيد التوازن إلى (مسار جنيف) وسيمنع حصره في مسار واحد هو المسار الدستوري، ولكن على الأرجح لن يكون هناك تسوية سورية قريبة ما دامت واسطنطن تربط اتفاقيها مع الروس حول الملف السوري، بما فيه التسوية السياسية للأزمة السورية على أساس القرار 2254، باتفاق أمريكي- روسي لخروج القوات الإيرانية والمليشيات الموالية لطهران من الأراضي السورية.

إعلان مبادئ للمجموعة المصغرة من أجل سوريا

نص إعلان المجموعة (2+5): التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن + ألمانيا ومصر):

13 أيلول 2018

إن إعلان المبادئ التالي يقصد منه أن يخدم كمجموعة من الخطوط الموجهة لأعضاء المجموعة المصغرة من أجل سوريا، وهي تلخص مجموعة من الأهداف لأعضاء المجموعة لاتباعها جماعياً وفرادياً، وينبغي لها أن ترشد إلى التفاعلات بين أعضاء المجموعة المصغرة والأطراف الأخرى ذات الصلة، ولا سيما روسيا، وأيضاً الأمم المتحدة وآخرين، ولا يقصد منها أن تكون وثيقة للعموم.

مبادئ لحل النزاع السوري:

أولاً: كمجموعة عامة من أهداف السياسات وكشرط ضروري لعلاقات طبيعية مع الحكومة السورية، والتي تترجم عن العملية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254، فإن أعضاء المجموعة المصغرة يسعون إلى حكومة سورية تكون:

أليست راعية للإرهابيين ولا تؤمن بيئة آمنة لهم.

بـ خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتنهي على نحو موثوق برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

جـ- تقطع علاقاتها مع النظام الإيراني ووكالاته العسكريين.

دـ- لا تهدد جيرانها.

هـ- تخلق شروطاً للجانبين من أجل أن يعودوا بأسلوب آمن وطوعي وكرم إلى منازلهم باشتراك الأمم المتحدة.

وـ- تلاحق وتعاقب معاً، مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، أو تتعاون مع المجتمع الدولي في القيام بذلك.

ثانياً: يجب أن تجري العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة في متابعة القرار 2254، مؤدية إلى إصلاحات دستورية وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، وينبغي للعملية السياسية أن تنتج مساعدة وعدالة انتقالية ومصالحة وطنية حقيقة.

ثالثاً: لن يكون هناك مساعدة دولية في إعادة الإعمار في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية التي تعيب فيها عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي بشكل ثابت إلى إصلاح دستوري وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، من أجل إرضاء الدول المانحة المحتملة.

رابعاً: لجنة دستورية تحت رعاية وضبط الأمم المتحدة، هي الآلية الملائمة لمناقشة الإصلاح الدستوري والانتخابات، والوصول إلى حل سياسي من أجل سورية، وينبغي على الأمم المتحدة أن تشكل اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن.

خامساً: وإن يتم تمييز اللجنة الدستورية بأنها يجب أن تبقى اختصاصاً حصرياً للأمم المتحدة، فإن المجموعة تشجع الأمم المتحدة على أن تؤمن بخراط جميع القوى السياسية السورية المطلوبة لتعزيز وتنفيذ الإصلاح الدستوري وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، ولا سيما الحكومة السورية وممثلي عن شمال شرق سورية، وشخصيات المعارضة السورية الراغبة في الالتزام بحل يتوافق مع المبادئ الموصوفة هنا.

سادساً: الهزيمة النهائية لداعش، ودعم استقرار المناطق المحررة من جانب "التحالف الدولي" وشركائه، هي عناصر ضرورية لحل سياسي في سورية.

سابعاً: إن أي جهد لتخفيف الأزمة الإنسانية ولا سيما على طول الحدود مع الأردن والجولان وتركيا، بشكل يتضمن مع المبادئ أعلاه ينبغي تشجيعه.

ثامناً: إن المجموعة المصغرة سوف تتخذ جميع الخطوات الضرورية لردع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التالية ينبغي أن ترشد أعضاء مجموعة سورية المصغرة في علاقتهم مع الأمم المتحدة فيما يخص موضوع الإصلاح الدستوري وإجراء الانتخابات بإشراف أممي. وينبغي اعتبارها توصيات للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في دوره بمراقبة العملية الدستورية.

الإصلاح الدستوري:

1. ينبغي تعديل صلاحيات الرئيس لتحقيق توازن أكبر بين السلطات من جهة، وضمانات استقلال مؤسسات الحكومة المركزية والإقليمية من جهة أخرى.

2. ينبغي أن يقود الحكومة رئيس وزراء ذو سلطات قوية مع تحديد واضح للصلاحيات بين رئيس الوزراء والرئيس، رئيس الوزراء والحكومة يجب تعينهما بطريقة لا يعتمد على موافقة الرئيس.

3. القضاء ينبغي أن يتمتع باستقلال أكبر.

4. يجب تنفيذ إشراف مدني على القطاع الأمني بعد إصلاحه، مع صلاحيات محددة بوضوح.

5. ينبغي، وبشكل واضح، تخويل السلطات وجعلها غير مركزية، بما في ذلك على أساس مناطقي.

6. يجب إزالة القيود على الترشح للانتخابات، ولا سيما تمكين اللاجئين والنازحين وأولئك الذين تم نفيهم من سوريا من الدخول في المنافسة الانتخابية بما في ذلك على منصب الرئاسة.

انتخابات بإشراف أممي:

١. إطار انتخابي انتقالي يلبي المعايير الدولية متاحاً مشاركة عادلة وشفافة بما في ذلك فإن من المطلوب وجود جسم إدارة انتخابات متوازن ومهني.
٢. الأمم المتحدة ينبغي أن تطور سجل ناخبيين كامل وعصري وفق معايير متقدّمة عليها تمكّن جميع السوريين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.
٣. من المطلوب تقويض رقابة أممية قوية منصوص عليها بقرار مجلس أمن مسخر لذلك، من أجل تمكّن الأمم المتحدة من ضمان مسؤولية كاملة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا من خلال:
 - أ- تأسيس جسم إدارة انتخابات.
 - ب- نوايا حسنة ودعم سياسي في إصدار التشريع الانتخابي.
 - ج- التحقق على نحو مستقل من أن تشريعاً انتخابياً انتقائياً وإطاراً تنظيمياً يلبي أعلى المعايير الدولية.
 - د- دور في العمليات اليومية للإدارة الانتخابية الانتقالية، ومؤسسات الشكاوى الانتخابية.
 - هـ- دور في صناعة القرار التنفيذي للجسم الإداري الانتخابي والتعامل مع الشكاوى الانتخابية.
 - و- المصادقة على نتائج الانتخابات والاستفتاءات خلال الانتقال إذا لبّت الانتخابات المعايير المطلوبة.

الصراع في سوريا: ماذا تريد الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران؟

مصدر الدراسة DW "موقع دويتشه فيله على شبكة الإنترنت"

ترجمة هيئة التحرير

احتذرت الحرب المعقّدة والمدمرة في سوريا قوى أجنبية متعددة منذ اندلاعها في عام 2011. وتختص DW "موقع دويتشه فيله على شبكة الإنترنت" حيث تقابل أربع دول رئيسية حول الصراع، وسط جولة جديدة من المحادثات في العاصمة الكازاخستانية.

تهدف الجولة الجديدة من المحادثات إلى تقديم حل سياسي للصراع السوري. هنا نظرة على ما يريد به ممثلو الصراع، ومن يحاربون، وكيف ينظرون إلى الحل السلمي.

الولايات المتحدة: من تحارب وماذا تريد ومن تدعم؟

كانت واشنطن قد أعطت إ拊صائل متطرفة معتدلة تقاتل ضد القوات الحكومية الموالية الرئيس بشار الأسد أسلحة وتدريب عسكري، لكنها أنهت المساعدات العسكرية في تموز/يوليو الماضي. قدمت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، الدعم الجوي والأسلحة إلى قوات سورية الديمقراطية (SDF)، وهو تحالف من القوات الكردية والعربية تقىّل ضد "الدولة الإسلامية" (داعش) في شمال سوريا. تم نشر عدة مئات من القوات الخاصة الأمريكية إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية. تدعم الولايات المتحدة بشكل منفصل، المتمردين السوريين الذين يقاتلون داعش ولديها قاعدة في التّتّف، بالقرب من الحدود العراقية.

تقود الولايات المتحدة ائتلافاً دولياً من حوالي 60 دولة، بما في ذلك ألمانيا، وعملت على استهداف داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة بواسطة الغارات الجوية منذ أواخر عام 2014. وقد تجنبت الولايات المتحدة إلى حد كبير الصراع

المباشر مع القوات الموالية للنظام، ولكن في نيسان/أبريل (2018) أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشن غارات جوية على قاعدة جوية سورية رداً على هجوم حكومي بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

طللت الولايات المتحدة صامدة في محاولة تدمير داعش في سوريا والعراق. لكن نواياها بشأن قضايا أخرى أصبحت غير واضحة. وأخبر ترامب المراسلين في أيلول/سبتمبر أن الولايات المتحدة "لا علاقة لها بسوريا ما عدا قتال داعش". لكن في تموز/يوليو، شاركت بشدة في التوسط لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات المعارضة. كما أعطت الإدارة الجديدة إشارات متضاربة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعارض اتفاق سلام يُبقي الأسد في السلطة. وكان سلف ترامب، باراك أوباما، قد قال إن "على الأسد الرحيل" من أجل التوصل إلى أي اتفاق سلام. كما تسعى الولايات المتحدة إلى منع إيران والمليشيا اللبنانيّة الشيعيّة حزب الله من إقامة وجود دائم في سوريا يمكن أن يهدد إسرائيل.

دعمت وشنطت محادثات السلام التي عُقدت في جنيف منذ عام 2012 بين ممثلي عن حكومة الأسد والمعارضة السورية. لكن هذه المحادثات فشلت حتى الآن في الوصول إلى تسوية للصراع. وقد اختلف الجانبان حول ما إذا كان رحيل الأسد يجب أن يكون شرطاً مسبقاً لأي تسوية نهائية.

روسيا: من تدعم وماذا تريده ومن تقائل؟

لطالما دعمت موسكو نظام الأسد. لقد زودت القوات الحكومية بالدعم الجوي والأسلحة وقدمت لها الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة وفي محادثات السلام الدولية. وتنشر روسيا قوات على الأرض السورية. تدخلت روسيا أولًا في سوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2015 عندما شنت غارات جوية ضد أهداف "إرهابية". وفي حين قالت موسكو إنها تستهدف تنظيم "داعش" وجماعات إرهابية أخرى، فقد رد المسؤولون الأميركيون مراراً وتكراراً على هذا الزعم بقولهم "إن الضربات الجوية الروسية موجهة في المقام الأول ضد قوات المتمردين غير التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" التي تقايض حكومة الأسد. في هذه الأثناء، اتهم الكرملين الولايات المتحدة باستخدام حملتها ضد داعش كوسيلة لإبطاء التقدم العسكري للحكومة الروسية وال السورية".

ترى موسكو إبقاء الأسد - أقرب حلفائها في الشرق الأوسط - في السلطة وتأمين نفوذها العسكري في المنطقة. لديها قاعدة جوية عسكرية مهمة في محافظة اللاذقية الغربية وقاعدة بحرية في مدينة طرطوس الساحلية السورية. يؤيد القادة الروس اتفاق سلام مع إجماع واسع بين الفصائل المعتدلة في سوريا يسمح للرئيس الأسد بالبقاء في السلطة. كما ألح إلى أنه قد يدعم استقلالاً محدوداً لبعض القوى المعارضة في بعض المناطق داخل سوريا.

رعت موسكو أثناء دعم مفاوضات جنيف أيضاً، المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في أستانَا/كازاخستان التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2017. إيران وتركيا أيضاً طرفان في المحادثات. وتسعى عملية أستانَا جاهدة إلى إنشاء "مناطق لخفض التوتر" والتي يمكن أن تقلل من العنف وتمهد الطريق لمباحثات سياسية.

تركيا: من تدعم وماذا تريده ومن تقائل؟

كانت تركيا ومنذ بداية الحرب الأهلية السورية، واحدة من الداعمين الرئيسيين للمعارضة السورية. قاتلت تركيا إلى جانب الفصائل غير الكردية في المعارضة السورية، بما في ذلك الجيش السوري الحر (FSA). شنت أقرة غارات جوية ضد أهداف داعش كجزء من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. كما نفذت غارات جوية أحادية الجانب ضد قوات المعارضة الكردية في شمال سوريا، كما أنها أرسلت قوات برية إلى سوريا لمحاربة داعش والقوات الكردية، كجزء من العملية التي تقودها تركيا والمعروفة باسم "درع الفرات". تحركت تركيا إلى محافظة إدلب، كجزء من "منطقة خفض التصعيد" متقد عليها مع روسيا وإيران أيضاً، إلى جانب المتمردين الذين تدعمهم.

ترى أقرة منع القوى الكردية السورية من السيطرة والتحكم بالأرض، ومنعها من الحصول على حكم ذاتي في أي تسوية ما بعد الحرب. وتقول تركيا إن المقاتلين الأكراد السوريين مرتبون بحزب العمال الكردستاني، الذي خاض حرباً

استمرت أكثر من ثلاثة عقود ضد تركيا. كما تزيد أنقرة هزيمة داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة التي ارتكبت هجمات إرهابية على الأراضي التركية. كان القادة الأتراك في الآونة الأخيرة، مضطربين حول ما إذا كان ينبغي السماح للأسد بالبقاء في السلطة في اتفاق سلام نهائي.

لقد شاركت تركيا مشاركة كبيرة في محادثات جنيف وشاركت في رعاية مفاوضات أستانة. وقد عارضت بشدة الفصائل الكردية المشاركة في محادثات السلام.

إيران: من تدعم وماذا تزيد ومن تقايض؟

لقد دعمت طهران حكومة الأسد منذ عام 2012 على الأقل، وقدمت النظام مساعدات عسكرية واسعة على شكل تدريب وشحنات الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخبارية. كما قامت بنشر قوة من النخبة العسكرية الإيرانية من الحرس الثوري الإسلامي، وميليشيا شيعية من جميع أنحاء المنطقة. ويُعتبر حليفها حزب الله في لبنان هو أيضاً أحد الداعمين الرئيسيين لنظام الأسد. لقد قامت إيران بشكل مباشر وغير مباشر بمحاربة الفصائل المعندة والمتحركة في المعارضة السورية على حد سواء، وكذلك قاتلت تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

كانت سوريا منذ فترة طويلة حليف إيران الرئيسي في الشرق الأوسط. إن دعم الأسد يضمن لها وجود حليف ضد المنافسين الإيرانيين الإقليميين، إسرائيل والمملكة العربية السعودية. تحتاج طهران أيضاً إلى سوريا لنقل الأسلحة إلى حزب الله اللبناني، الذي يعارض أيضاً إسرائيل في لبنان المجاور. إن هدف إيران الأكبر هو إنشاء ممر بري يمتد من إيران إلى لبنان عبر العراق وسوريا.

انضمت إيران إلى محادثات جنيف للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن معارضتها القديمة للتدخل الإيراني. كما رعت طهران محادثات السلام في أستانة إلى جانب تركيا وروسيا.

إيران ستبني منشآت عسكرية في سوريا قرب المواقع الروسية

تقوم إيران في الوقت الذي تعمل فيه بشكل مكثف، من أجل تعميق وجودها العسكري في سوريا عبر بناء منشآت عسكرية قريبة جداً من القوات الروسية، كما علمت صحيفة التايمز الإسرائيلية. ويجري بناء هذه المرافق بشكل سري، وفي بعض الحالات، بدأت تحت ستار البناء السكني للمدنيين، وكشفت في وقت لاحق كمرافق لإيواء المقاتلين الشيعة الذين تشرهم إيران. وبينما أن المناورة الإيرانية تستند إلى تقدير أن إسرائيل - التي تعهدت بمنع إيران من إقامة وجود عسكري دائم عبر حدودها الشمالية - من غير المرجح أن تخاطر بمهاجمة المنشآت التي تقع بالقرب من القوات الروسية وتثير غضب موسكو.

إن الخطوة الإيرانية هي واحدة من عدة تطورات في سوريا تشير إلى أن موسكو وطهران غير متوافقين وإلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بسوريا. في حين تقبل موسكو أن وجود القوات البرية الشيعية في سوريا أمر حيوي لضمان استمرار سيطرة الرئيس بشار الأسد على البلاد، فإن بعض الإجراءات والجهود الإيرانية الأوسع لتوسيع نطاقها في الساحة السورية تسبب الذعر في الكرملين. لعبت موسكو كما يزعم، دوراً أساسياً في ضمان رفض سوريا لجهود إيران لإنشاء ميناء بحري في طرطوس. سعت إيران إلى استئجار منطقة لمثل هذا الميناء - مثلاً استأجرت روسيا الأرض لمينائها هناك - ولكن تم رفض الطلب الإيراني.

تسعي طهران بشكل عام في سوريا، إلى شيء بعيد المدى لتغيير التوازن demographical في السنّي في البلاد، كما أفادت صحيفة تايمز أوف إسرائيل. حيث يفهم الإيرانيون أن النظام السوري يعتمد على أقلية عرقية دينية صغيرة، وبالتالي قد يكون أضعف من أن يضمن استقرار البلاد في المستقبل.

ليست الميليشيات الشيعية المرسلة إلى البلاد - التي يبلغ عددها بالفعل أكثر من 10,000، بما في ذلك المرتزقة من العراق وباكستان وأفغانستان - مجرد قوة مقاتلة، لذلك، إن هدف إيران هو زيادة أعدادها بشكل كبير، وفي موازاة جلب

عائلاتهم، وأقاربهم، وأي شخص آخر يمكنهم ذلك من الدوائر الاجتماعية للجند، بحيث يستقر مئات الآلاف من الشيعة في سوريا. وبالإضافة لنزوح الملايين من السنة من وطنهم - ما يقدر بـ 5-6 مليون سوري فروا من البلاد - هذا الأمر يعزز أيضاً موقف بشار الأسد.

وبينما تعمل إيران على فتح المطارات والقواعد العسكرية وقواعد الاستخبارات وأكثر من ذلك، تواصل إيران أيضاً البحث عن حصتها في صناعات الطاقة الشمسية والفوسفات في سوريا، من بين أمور أخرى. هذه الخطوات، أيضاً، تسبب في بعض الأحيان التوتر مع موسكو. يجد الروس أنفسهم في حالة تناقض مع الإيرانيين على مشاريع اقتصادية مختلفة، وهذا الأمر حقيقة جديدة غير مرحبة في سوريا، حيث يبدو أن الجميع يريدون الاستفادة من عملية إعادة البناء المحتملة.

وتشير التقديرات إلى أن إيران قد أنفقت مبلغاً مذهلاً بلغ 31 مليار دولار في السنوات الأخيرة في حروبها وصراعاتها في سوريا والعراق ولبنان واليمن. لا تظهر أي علامات على تراجع الأنشطة الإيرانية في هذه الدول. تؤكد إيران التزامها طويلاً للأجل، جنباً إلى جنب مع معركتها المستمرة لتحديد شكل سوريا ما بعد الحرب، وفي تمرد الحوثي في اليمن ، ومع الميليشيات الشيعية في العراق.

إن تعزيز إيران لأنشطتها التوسعية هو اقتصاد يتحسن - أرقام النمو مشجعة - مع عدد غير قليل من الشركات الأجنبية، الأوروبية، الصينية والروسية، بعد أن وقعت بالفعل اتفاقيات مع إيران بقيمة عدة مليارات من الدولارات.

آلية وضع الدساتير في بعض الدول العربية

(مكتب الدراسات والتوثيق بهيئة التنسيق الوطنية)

تعريف الدستور: يمكن تعريف الدستور بأنه عبارة عن مجموعة من القواعد المكتوبة أو غير المكتوبة تحمل القيم والمبادئ المنظمة للمجتمع، وتحدد صلاحيات وحدود السلطة السياسية ، وكما تنظم السلطات وعلاقتها ببعضها البعض مع الحفاظ على حقوق وواجبات الأفراد، وينظم الدستور الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، ويحدد شكل الدولة وحكومتها ، وهو يعبر عن قوة المجتمع، واي وثيقة اخرى تتعارض مع الاحكام الواردة فيه تعد باطلة، اي ان اي قاعدة دستورية تعلو على كافة القواعد القانونية التي تطبق في دولة ما، سواء من الناحية الشكلية او من الناحية الموضوعية. وقد توضع الدساتير بطرق ديمقراطية وغير ديمقراطية، وما يهم هنا في هذه الدراسة الطرق الديمقراطية وهي تمثل بطريقتين:

- 1- الجمعية التأسيسية المنتخبة وفيها ينتخب الشعب اشخاص يمثلون هذه المهمة.
- 2- الاستفتاء الدستوري: توضع احكام الدستور عن طريق جمعية نيابية منتخبة عن طريق الشعب وبعد ذلك يتم عرض الدستور على الشعب ولا يصلح نافذاً إلا بعد موافقة الشعب عليه.

الميسرة الدستورية في دول الربيع العربي: ان الحراك الذي بدأ في دول ما يسمى الربيع العربي لم يكن ولد لحظة عام 2011، بل هو عبارة عن نتيجة تراكم رغبات هذه الشعوب للعدالة والكرامة، بعد عقود من الاستبداد السياسي والتهميشه الاجتماعي والاقتصادي، فرغبات هذه الشعوب تكاد تكون واحدة وان اختفت الطرق للتغيير عن هذه الرغبات، ففي مصر وتونس مثلاً نتج عن الحراك ازاحة رأس النظام في كلا البلدين، بينما في المغرب والاردن كانت هناك اصلاحات من داخل النظام نفسه.

وقد لجأت القوى التي استلمت زمام الامور بعد هذه الثورات الى ما يسمى الاعلان الدستوري، ويمكن تعريف مصطلح الاعلان الدستوري بأنه يطلق على الدستور المؤقت الذي يصدره من في يده السلطة المطلقة ولفتره انتقالية ومفصلية في

تاریخ دولة من الدول بمجرد استقلالها او تكونها او بعد انقلاب عسكري او ثورة شعبية ويتمحور الاعلان الدستوري حول السلطة الغير المنتخبة التي اصدرته والتي في الغالب تضع رؤيتها لمستقبل الدولة الجديدة وتضع جدواً زمنياً للفترة الانقلالية ولتوسيع هذه المسيرة لابد من نظرة متحفصة لتجارب واحادث هذه البلدان ونبأها من مصر، فقد اسفرت الاحتجاجات التي عصفت بالساحة المصرية عن مطلب من ابرزها ايقاف العمل بدستور عام ١٩٧١، وبعد تنحية الرئيس السابق حسني مبارك في ١١ شباط ٢٠١١ باعلان نائبه الراحل عمر سليمان، تنحية مبارك عن السلطة وتوكيله المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد، اصدر المجلس الاعلى المذكور بعد يومين اعلاناً دستورياً قضى بتعليق العمل بدستور عام ١٩٧١ الذي كان يحكم البلاد، ونص هذا الاعلان على حل مجلسي الشعب والشورى وتولي المجلس العسكري ادارة شؤون البلاد مؤقتاً ، حتى اجراء انتخابات رئيسية وتشريعية.

وقد جرى استفتاء شعبي في الشهر التالي اسفر عن موافقة ٧٧% من المصريين على تعديل بعض مواد دستور عام ١٩٧١ ، وهذه التعديلات تضمنها اعلاناً دستورياً جديداً صدر في الشهر ذاته، ينص على تخفيف شروط الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وتحديد فترة الرئاسة باربع سنوات تجدد مرة واحدة، وعضوية مجلس الشعب والشورى بست سنوات. مع التذكير من اعلان ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ قد نص على انتخاب ثلاثة اعضاء مجلس الشعب والشورى بالنظام الفردي والثلاثين بنظام القوائم، وتلا هذا الاعلان اعلان دستوري جديد في ١٤ حزيران ٢٠١٢ قرر حل مجلس الشعب بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا، قضى بعد دستورية قانون الانتخاب الذي جرت على اساسه العملية الانتخابية. وبعد هذا الاعلان بثلاثة ايام صدر اعلاناً دستورياً مكملاً من المجلس العسكري: حيث اعتبر ان قرارات الرئيس المتعلقة بالمؤسسة العسكرية مرهونة بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة. ولكن هذا الاعلان المكمل الغاء الرئيس مرسى باعلان دستوري جديد في ١٨ اب ٢٠١٢، ثم بعد ذلك اصدر الرئيس مرسى في ٢١ تشرين الثاني من نفس العام اعلان دستوري جديد اعتبر فيه ان قرارات الرئيس واعلاناته الدستورية منذ انتخابه وحتى انتخاب مجلس الشعب جديد نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن ، واعتبر هذا الاعلان مثيراً للجدل وما لبث الرئيس مرسى ان الغاء باعلان دستوري جديد، ونص هذا الاعلان الدستوري الجديد على انه في حال عدم الموافقة على مشروع الدستور تنتخب هيئة تأسيسية جديدة من مائة عضو انتخاباً مباشراً من الشعب ، على ان تقدم الجمعية التأسيسية مشروع الدستور خلال ستة أشهر للرئيس الذي يدعو للاستفتاء عليه في مدة اقصاها ثلاثون يوماً، كما نص الاعلان على ان كل الاعلانات الدستورية لا تقبل الطعن امام القضاء. واضح ان هذه الاعلانات كانت وسيلة لسد الفراغ الدستوري بعد تعطيل العمل بدستور عام ١٩٧١ . بعد كل هذه الاعلانات تم وضع دستور دائم للبلاد في عام ٢٠١٢ صاغته اللجنة التأسيسية وعرض للاستفتاء حيث نال موافقة ٦٣,٨% وعارضه ٣٦,٢%، ولكن مرة اخرى تم تعطيل العمل به بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٣ حتى تعديله وطرحه للاستفتاء الشعبي وذلك بعد مظاهرات ٣٠ يونيو عندما قام الجيش بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي وبالاتفاق مع المعارضة على عزل الرئيس محمد مرسى ووضعه في الاقامة الجبرية، حيث اصدر عبد الفتاح السيسي مجموعة من القرارات كان منها توقيف العمل بدستور ٢٠١٢ مؤقتاً حتى عرضه على هيئة الخبراء وتعديلاته ، وقد قامت لجنة الخبراء بحذف بعض المواد وتعديل البعض ليصبح الدستور الجديد المقترن ١٩٨ مادة وابرز ما جاء في اقتراحات لجنة العشرين:

- ١- الغاء مجلس الشورى.
- ٢- إلغاء نسبة ٥٥% عمال وفلاحين.
- ٣- بقاء مواد القوات المسلحة دون تعديل.
- ٤- اعتماد النظام الفردي.
- ٥- تعديل المادة الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا.

وقد تم التصويت على مشروع دستور 2014 واصبح ساري المفعول الى الان . ومن الملاحظ ان دستور عام 2014 الجديد قد شكل تراجعاً كبيراً عن دستور 2012 الموضوع اثناء حكم الاخوان حيث جاءت العبارات حول حقوق وحريات المرأة فضفاضة وبدت تظهر الكثير من التغيرات الدستورية ، وترك معالجة الامور الهامة للرئيس وتنمية مؤسسة الجيش استناداً لنظرية الظروف الاستثنائية ، واعتبر بعض الفقهاء في مصر ان هناك عيوب كثيرة في دستور عام 2014 تتعلق بحق التظاهر والمحاكمات العسكرية والشريعة الإسلامية.

اما في الوضع التونسي فقد كان صدور الوثيقة الدستورية نتيجة لتسوية صراعات بين حزب النهضة التونسي والاحزاب العلمانية ، حيث اكدهت الوثيقة على ان الاسلام هو دين الدولة وهو دين رئيسها كذلك ، ومع ذلك شكلت هذه الوثيقة تطواراً مهما على صعيد حقوق الانسان ورفع تمثيلية المرأة في المجالس المختلفة ، وقد وسع الدستور التونسي الجديد من جهة اخرى من مجال السلطة التشريعية وخصوص المعارضه بحقوق تمكناها من ممارسة مهامها ، وعلى تمييز الادوار بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والنصل على استقلال القضاء والمحكمة الدستورية ، وقد وضع الدستور التونسي الحالي في عام 2014 وتمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي في 26 يناير 2014 والذي تم انتخابه في 23 اוקتوبر 2011 ، ولم يطرح الدستور على الاستفتاء الشعبي على عكس الدستور المصري ، بل اكتفى بالموافقة عليه باغلبية الثلثين من المجلس الوطني ، ويعتبر دستور 2014 هو الدستور الثالث في تاريخ البلاد بعد دستور عام 1861 ودستور عام 1959 ، وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذا الدستور بأنه لم يلبي مطالب العدالة الاجتماعية بشكل كاف وان دستور ابو رقيبة فيه مقومات اعلى بكثير وان الشريعة الاسلامية لم تكن موجودة بالاصل ، وان الدساتير يجب ان تحصل على موافقة الشعب لانه مصدر السلطات والسيادة فكان في هذا العقد الاجتماعي لابد ان يوقع الشعب عليه لانه الطرف الاهم ، وان تحديد سن الترشح للرئاسة بـ 72 سنة كحد اقصى غير مقبول ، بالمقابل اعتبر مؤيدوا الدستور بان الدستور قد حصن نصوص مدنية الدولة والحربيات وحقوق الانسان من اي تعديل او انتهاص ، وقد لاقى الدستور التونسي استحساناً دولياً ومحلياً.

ليبيا : اما في ليبيا فقد ادت اتفاقية الشعب الليبي في 17 فبراير 2011 الى الاطاحة بنظام معمر القذافي والى تشكيل المجلس الوطني الليبي المؤلف من قضاة ومحاميين وعسكريين وتكنوقراط وفنانات اخرى، حيث عمد الى استصدار اعلان دستوري مؤقت على ان يبقى ساري المفعول الى حين كتابة واقرار دستور دائم للبلاد، والاعلان مكون من 37 مادة في خمسة ابواب، ونص على اعتبار ان من واجب الدولة اقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعديدية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة ومبدأ سيادة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص وضمان حقوق المرأة ومشاركة الكاملة في كافة المجالات ، كان من المفترض ان يتم الدستور بحلول ديسمبر 2013، الا ان العملية خضعت لعرقلات مثل ارجاء انتخاب المؤتمر الوطني العام، وقد انقسم المجتمع الليبي على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية واقتلت الاطراف، كان من اثار ذلك بطء العملية الدستورية في البلاد، وخاصة بعد المطالبة بتعديل الاعلان الدستوري، وقد تم تعديل الاعلان الدستوري وحقق ثلاثة اهداف وهي احترام القضاء والهدف الثاني الحفاظ على المسار الدستوري في البلاد والتداول السلمي للسلطة والثالث تثبت الاتفاق بين الاطراف الممتازعة وتحصينه من الطعن في دستوريته ، وب مجرد تعديل الاعلان الدستوري اصبح مجلس النواب الجسم التشريعي الوحيد في البلاد ، اي ان مجلس النواب هر الذي يصدر التشريعات طبقاً لنصوص الاتفاق وان اي تعديل لاحق للإعلان الدستوري لابد من التوافق عليه من مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة ويصدره مجلس النواب كما هو دون تعديل وهذا ما نصت عليه المادة 12 من الاحكام الإضافية . وقد شمل الاعلان الدستوري سبعة تعديلات ارتبطت كلها باعادة توزيع السلطة السياسية ما بين المؤتمر العام والهيئة السياسية والمفوضية العليا للانتخابات ، حيث اجرى المجلس الوطني ثلاثة تعديلات دستورية وقام المؤتمر العام باربع تعديلات كان اهمها تغيير التعديل الثالث 6 تموز لاختصاص المؤتمر الوطني باختيار الهيئة السياسية بانتخابات مباشرة ، اتجهت تعديلات المؤتمر الوطني لتنبيه وضع ما بعد القذافي وبلورة نظام سياسي جديد ، حيث تناول التعديل الخامس ما اصطلاح على تسميته بالتحصين الدستوري للعزل السياسي في نيسان 2013 فاعتبر ان عزل بعض الاشخاص ومنعهم من تولي المناصب العامة لفترة مؤقتة لا يشكل اخلالاً بحقوق المواطن والفرص المتاحة الواردة في المادة 6 من الاعلان الدستوري . وكان ذروة الجدل الدستوري هو تعديلات شباط واذار 2014 ، وهناك تعديل يتعلق

بالقسم الدستوري المادة 19 حيث شهد تغييراً في مضمونه والياته وانتقل من التأكيد على استقلال الدولة ووحدة اراضيها واولوية ثورة شباط الى تبني تعديلات شباط واذار 2014 تخلت عن الاشارة لوحدة البلاد والاقتصار على الالتزام بسلامة اراضي الدولة ، وكان اللافت انه قد تم تعديل القسم الدستوري دون تعديل المادة 19 وهذا يعد تناقضاً في اطار الدستور لوجود نصبين مختلفين لنفس القاعدة الدستورية ، وقد صدر حكم قضائي في 6 تشرين الثاني 2014 ببطل التعديل الدستوري السابق وهذا يعد بمثابة تعديل اضافي. ان التعديلات الحاصلة جعلت عملية ولادة الدستور الليبي عملية معقدة وبين ذلك الانقسام الدستوري وجود ثنائية في مؤسسات الدولة ، فالازمة الدستورية نشبت لدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في آب 2014 ادت الى استئناف انعقاد المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة افذاذ وطني ومؤبدة لعملية " فجر ليبيا " بعد سيطرتها على طرابلس في آب 2014 ، لكن فعالية مجلس النواب كانت نتيجة للدعم من خارج ليبيا ، اما الهيئة السياسية فانها وفق المادة 12 من تعديلات شباط واذار 2014 تكون قد تجاوزت المدة الدستورية في آب اي 24 آب من نفس العام وكان دورها ضعيفاً في حل الازمة السياسية والتخفيف منها ، ثم عادت لجنة الستين المكلفة بصياغة الدستور الليبي للنقاش من جديد للتتوافق على مشروع يعرض على الاستفتاء وذلك بعد رفض اقليم برقة شرقي البلاد للمشروع الاخير الذي اقر في نيسان 2016 بعد مفاوضات في سلطنة عمان برعاية الامم المتحدة . ولكن في اذار من عام 2017 شكلت لجنة توافقية في لجنة الستين تتكون من ستة اعضاء من الموقعين على المشروع الاخير وستة اعضاء اخرين من الرافضين بهدف الوصول الى مشروع جديد، حيث نص المشروع الاخير على ارساء النظام الجمهوري للدولة و تسمى الدولة الليبية و عاصمتها طرابلس معتمداً النظام الرئاسي، حيث تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية وحكومة يعينها ناصاً على طريقة خاصة لانتخاب الرئيس، حيث لا يتم انتخابه بالاغلبية العددية فقط بل كذلك بالاخذ بمعايير الجغرافيا ضمناً للتمثيل الجغرافي لرئيس البلاد، ويكون البرلمان واسمه مجلس الشورى مكون من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ وذلك تماهياً مع النموذج الامريكي، ونص مشروع دستور نيسان على نظام حكم محلي لامركزي موسّع كحل وسط بين نظام المركزية والنظام الفدرالي الذي يطالب فيه اقليم برقة واعتبر المشروع اللغة العربية لغة رسمية فيما اعتبرت لغات باقي المكونات العرقية تراثاً ثقافياً ولغوياً ورصيداً مشتركاً لكل الليبيين وتتضمن الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها ، في حين تطالب المكونات العرقية بـ دسترة لغاتها، الا ان ثلاثة جهات قد اعلنت رفضها للمسودة الاخيرة للدستور وهي التيار الفدرالي والاقليمية العرقية ومنظمات حقوقية عدّة وهذا يؤكد ان الوصول الى اتفاق نهائي على الدستور بين الليبيين يحتاج الى توافق والى الوقت الكافي و الظروف المساعدة افضل من اقرار دستور يقوم على الغلبة.

اليمن: بعد الانقلاب الذي قام به الحوثيين عام 2014 اصدروا اعلاناً دستورياً قضى بحل البرلمان < مجلس النواب اليمني > وتشكيل مجلس وطني انتقالي مكون من 551 عضواً يتولى اختيار مجلس رئاسي مشكل من 5 اعضاء وتعيين حكومة من الكفاءات وقد اصدرت الاعلان " اللجنة الثورية " التي يرأسها محمد علي الحوثي وتتضمن الاعلان الدستوري على سريان احكام الدستور الحالي ما لم يتعارض مع نصوص الاعلان الدستوري الذي تعهد بحماية الحقوق والحريات العامة ، والالتزام سياسة خارجية تقوم على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير واعتبار الحلول السلمية لحل النزاعات ، واعتبر ان اللجنة الثورية هي المعبرة عن الثورة، ويتفرع عنها لجان ثورية في مختلف انحاء الجمهورية وتخترق هذه اللجنة الثورية المجلس الوطني الانقالي ويمكن لاعضاء البرلمان الحالي الانضمام اليه . وقد شهدت اليمن احتجاجات على الاعلان الدستوري وقد رفضت السلطات المحلية والعسكرية في محافظات البلاد هذا الاعلان واعتبرته انقلاباً ، فيما نظر البعض الى الحدث بزاوية ايجابية، اما على الصعيد الدولي فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية الاعلان الدستوري من قبل الحوثيين وادانت هذه الخطوة ، واعتبرت الامم المتحدة ان هذه الخطوة ستؤدي الى فراغ في السلطة في اليمن ، اما جهود المبعوث الاممي لليمن جمال بنعمر فقد فشلت في التوصل مع مختلف الاطراف اليمنية لحل ينهي ازمة هذا الفراغ الدستوري ، واعتبرت بعض المصادر السياسية ان فشل المحادثات سببه الحوثيون بعد رفضهم مقترحاً لاحزاب اللقاء المشترك < 16 حزب مشاركة في الحكومة المستقلة> يقضي بتشكيل مجلس رئاسي توافق مع شرط اخلاق مسلح جماعة الحوثي لكافة مراكز الدولة السيادية في صنعاء وخاصة دار الرئاسة والموقع العسكري المحيطة به، وقد تباينت مواقف الاطراف السياسية وخياراتهم حول موضوع استقالة الرئيس هادي وملء الفراغ الدستوري القائم في البلاد ، بين مجلس رئاسي يتشكل بالتوافق بين المكونات المشكلة لطاولة الحوار

بعيد عن البرلمان وهذا الاتجاه يمثله الحوثيون واتفق مع هذا الخيار جناح من التجمع الوطني للاصلاح «الاخوان المسلمين» وهو الذي يقوده رئيس الحزب محمد البدومي مع رفض قطاع كبير من الحزب لهذا التوجه ، وبين خيار المجلس الرئاسي ولكن عبر الاطر الدستورية ومؤسسة البرلمان بوصفه الممثل الوحيد للشعب والمعبر عن ارادته وهذا الاتجاه يمثله حزب المؤتمر الشعبي العام ، اما الحوثيون فهم يرفضون هذا الحل عن طريق البرلمان ، وكذلك حزب العدالة والبناء فموقعه مؤيد لحل الازمة عبر البرلمان.

وفي 28 يوليو اعلن الحوثيون وحزب المؤتمر الشعبي العام وخلفائه عن تشكيل مجلس سياسي لإدارة شؤون البلاد ، ونص هذا الاتفاق على تشكيل مجلس سياسي أعلى لإدارة البلاد يتكون من عشرة اعضاء وللمجلس الحق في اصدار القرارات واللوائح اللازمة لإدارة البلاد ورسم السياسة العامة للدولة ، وقد وقع الجانبان "الاتفاق الوطني السياسي " والذي بموجبه ستتحدد مسؤولية قيادة البلاد وتسيير اعمال الدولة وفقاً للدستور الدائم للجمهورية اليمنية والقوانين النافذة ، ويعتبر الاعلان عن تشكيل المجلس السياسي بمثابة الغاء للإعلان الدستوري الذي اعلنه الحوثيون في فبراير 2015 وحل اللجنة الثورية التي تحكم البلاد خلال الفترة الماضية والعمل بالدستور اليمني الدائم النافذ ، وهذا الاتفاق جعل من اللجنة الثورية العليا واعلانها الدستوري كأنها لم تكن وهو يعني بقاء مجلس النواب اليمني المقرر ان ينظر في استقالة الرئيس هادي وفقاً للدستور اليمني ، والاعلان عن تشكيل هذا المجلس اربك التحالف العربي بقيادة السعودية والرئيس هادي والامم المتحدة، واعتبر هؤلاء ان تشكيل مجلس سياسي أعلى في اليمن ينسف المشاورات وعلى مجلس الامن اتخاذ خطوات فورية وهو نفس رأي الحكومة اليمنية الذي اعتبرته نسفاً لجهود السلام وكذلك رأي المبعوث الاممي اسماعيل ولد الشيخ الذي اصدر بياناً اعتبر فيه ان تشكيل المجلس المذكور انتهاك لقرار مجلس الامن رقم 2216 ، واعتبر المراقبون للوضع اليمني ان هدف تشكيل المجلس هو مواجهة ضغوط المفاوضات وقطع الطريق على محاولات شق الصف بين المؤتمر وال الحوثيين. والازمة اليمنية لاتزال تراوح مكانها بانتظار انهاء الحرب وتحقيق السلام.

يمكن ان نستنتج من تجارب البلدان التي مرت بمراحل انتقالية ان واضعي الاعلانات الدستورية او الدساتير النهائية كانوا يعبرون عن توافق القوى السياسية وهذا يرتبط بدرجة تطور كل مجتمع من المجتمعات هذه الدول ، ويمكن الاستفادة في المستقبل من تجارب الدول لوضع دساتير اكثر عصرية وتراعي مبادئ حقوق الانسان وما استقر عليها الضمير العالمي ، والتوفيق بين موازين القوى السياسية اثناء صياغة الدساتير ينبغي الاتجاه على حساب القواعد الدستورية المتعارف عليها عالميا ، والتي جاءت نتيجة تجارب طويلة وفي طليعة هذه القواعد الفصل بين السلطات وتوافقها وفي حال حصول صراعات بين مختلف القوى السياسية وخسارة تعطيل المؤسسات الدستوري لابد من ايجاد مرجعية دستورية ينص عليها الدستور وينحها صلاحيات تستخدم عند الضرورة في الازمات.

ملف:

هذا هو البريكست

Brexit هو مصطلح تمت صياغته للإشارة إلى انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي "بريطانيا Brexit" "خروج Exit" وتم استخدامه لأول مرة من قبل "بيتر ويدينغ" عام 2012.

إنضمت المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي عام 1973 مع تأكيد العضوية من خلال استفتاء عام 1975، لكن في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تمت الدعوة إلى الانسحاب من المفوضية الأوروبية بشكل رئيسي من قبل أعضاء حزب العمال والشخصيات النقابية، منذ تسعينيات القرن الماضي كان المدافعون الرئيسيون عن الانسحاب هو حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) - الذي كان قد تم تأسيسه حديثاً آنذاك - وعدد من أعضاء حزب المحافظين. أجرى

رئيس الوزراء "ديفيد كاميرون" الاستقناة في 23 حزيران 2016 تفيذاً للبيان عام 2015، وبعدها استقال كاميرون الذي قام بحملة من أجل البقاء بعد نتائج الاستقناة التي أيدت الخروج وسميت هذه الحملة "معسكر البقاء".

وخلفته "تيريزا ماي" التي دعت إلى إنتخابات عامة مبكرة بعد أقل من عام، وكانت قد فقدت فيها الأغلبية الإجمالية، وأصبحت ضمن حكومة أقلية تعتمد بشكل أساسي على أصوات الحزب الإتحادي الديمقراطي. وبعدها تم إنشاء إدارة حكومية جديدة في يوليو 2016 وهي قسم الخروج من الإتحاد الأوروبي.

بعد ستة أسابيع من الاستقناة الأخير قدم بنك إنجلترا التيسير الكمي وإنخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي السماح أكثر للإستهلاك من الجنيه الأسترليني وإرتفاع التضخم الذي فاق نمو الأجور، وصرّح وقتها البنك أن هذين الأمرين سيفقاً ما حتى عام 2017 وأضاف أن سبب هذا الإنخفاض في قيمة العملة يعود إلى إدارة صندوق الاحتياطي الذي يراهن على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وذلك كان ضد استطلاعات الرأي التي تتباين بانتصار ضعيف لصالح "معسكر البقاء".

بعد دعم غالبية الناخبين البريطانيين مغادرة الإتحاد الأوروبي احتجت حكومة المملكة المتحدة في 29 مارس 2017 بالمادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي. ومن المقرر أن تغادر المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي في 29 مارس 2019 عندما تنتهي فترة التفاوض على إتفاق الإننساب ما لم يتم الإنفاق على التهديد. وعلى ضوء ذلك أعلنت رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" عزم الحكومة بعدم الحصول على عضوية دائمة في السوق الأوروبية الموحدة أو الإتحاد الجمركي في الإتحاد الأوروبي بعد الخروج، ووعدت كذلك بإلغاء قانون المجتمعات الأوروبية لعام 1972 وتضميم قائمة قانون الإتحاد الأوروبي إلى القانون الداخلي في المملكة المتحدة.

بدأت المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي رسمياً في يونيو 2017 بهدف إتمام اتفاقية الإننساب بحلول أكتوبر 2018. في يونيو 2018 نشرت المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي تقريراً مرحلياً مشتركاً يوجز اتفاقاً حول أغلب القضايا بما في ذلك الجمارك وضربيّة القيمة المضافة.

في عام 2018 وافق مجلس الوزراء البريطاني على الإتفاقية المسماة "إتفاقية الداما" واتفاقية الداما هي الاسم غير الرسمي للعلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، وهي ورقة بيضاء حكومية نشرت في 12 يوليو 2018 من قبل حكومة المملكة المتحدة تحت رئاسة رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" لتحديد نوع العلاقة التي تسعى المملكة المتحدة إلى تحقيقها مع الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ووصفها وزير الدولة للخروج من الإتحاد الأوروبي (Secretary Brexit) "دومينيك راب" بأنه "اقتراح مفصل لشراكة مستقبلية مبنية وطمحة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي"، وذكر أيضاً أن "تقترن الورقة البيضاء منطقة تجارة حرّة للسلع للحفاظ على التجارة الداخلية من الاحتكاك، مدعاومة بقاعدة عامة وترتيبات جمركية جديدة ميسرة، ولكن فقط للقواعد الضرورية لتوفير التجارة الداخلية من الاحتكاك على الحدود". تم الانتهاء من الاتفاقية في اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني الذي عقد في المنزل الريفي لرئيس وزراء المملكة المتحدة المعروف باسم الداما في 6 يوليو 2018، ومن هنا جاء الاسم الشائع للمستند.

هناك إجماع واسع في الأبحاث الاقتصادية الحالية على أن Brexit من المرجح أن تقلل من الدخل الحقيقي للفرد في المملكة المتحدة على المدى المتوسط والطويل، هناك أيضاً اتفاق بين الاقتصاديين على أن استقناة الخروج البريطاني نفسه أضر بالإقتصاد البريطاني في العامين الأخيرين، وتطهر الدراسات حول التأثيرات التي حدثت منذ الاستقناة خسائر سنوية تبلغ 404 جنيهًا إسترلينيًّا بالنسبة للأسر المعيشية في المملكة المتحدة، والخسائر بين 1.3% و 2.1% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني، ومن المرجح أن يقلل Brexit من الهجرة من دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) إلى المملكة المتحدة، ويطرح تحديات أمام التعليم العالي في المملكة المتحدة والأبحاث الأكاديمية.

صعود الشعوبية الأوروبية وانهيار يسار الوسط

٢٠١٨ آذار ٨

William A. Galston

المصدر

ترجمة هيئة التحرير

إن صعود النزعة الشعبية ، ومعظمها يميل إلى اليمين ، هو أهم تطور سياسي أوروبي في القرن الحادي والعشرين. لقد تأثرت بدعم أحزاب يمين الوسط التقليدية أثناء التعامل مع ضربة قاضية لليسار الوسط. والنتيجة هي نهاية احتكار يسار الوسط / يمين الوسط الذي هيمن على السياسة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد تشرذمت أنظمة الحزب في جميع أنحاء أوروبا ، وتحول معظمها إلى اليمين. وقد فتح صعود الشعوبية الباب أمام تزايد الفوز الروسي في جميع أنحاء أوروبا.

في وقت مبكر ، اعتقاد العديد من المحللين أن صعود النزعة الشعبية يعكس بشكل رئيسي الصائفة الاقتصادية الناجمة عن الركود الكبير الذي طال أمده. ومع تضاؤلها ، كانوا يأملون ، بأن يحصل ذلك مع التحدي الشعبي. ولكن حتى مع تعافي الاقتصاد الأوروبي وتراجع معدل البطالة ، استمرت الزيادة الشعبية للشعبية . من الواضح الآن أن الشعبية تستند القوة من المعارضة العامة للهجرة الجماعية ، والتحرير الثقافي ، والتسلیم المتصرّف للسيادة الوطنية إلى هيئات دولية بعيدة وغير مستحبة. إذا كانت الحاجة الاقتصادية هي الحاسمة في نتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وكانت بريطانيا ستظل في الاتحاد الأوروبي. إذا كان النمو الاقتصادي حاسماً في بولندا ، التي تمنتت بمعدل نمو أسرع في أوروبا بين 1989 و 2015 ، فإن حزب القانون والعدالة الشعبي لم يكن ليصبح قوة سياسية مهيمنة في البلاد.

إن الهجرة تثير مخاوف ثقافية وأمنية ومخاوف من التشتت الاقتصادي ، وتضعف شرعية المؤسسات عبر الوطنية التي ينظر إليها على أنها تمنع الشعوب ذات السيادة من استخدام الوسائل السياسية الوطنية لحماية نفسها من التطورات المهددة. وإذا تركنا دون علاج ، فإن صعود المشاعر المعادية للمهاجرين والمعادية للأمة ، التي حولت التوازن السياسي داخل أوروبا ، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الديمقراطية الليبرالية نفسها.

دفع انتصار إيمانويل ماكرون الحاسم على مارين لوبيان والجبهة الوطنية في الانتخابات الفرنسية في الصيف الماضي العديد من المراقبين إلى الأمل في أن هذه الموجة قد وصلت ذروتها السابقة للانحدار. لقد كذبت الأحداث اللاحقة من تقاولهم. في أيلول / سبتمبر عام 2017 ، فاز البديل عن ألمانيا (AfD) بنسبة 12.6 في المئة من الأصوات ودخل البوندستاغ بـ 94 مقعداً ، مما أزعج النظام السياسي الألماني بعد الحرب. وفي أكتوبر / تشرين الأول ، قاد رجل الأعمال المناهض للمهاجرين ، الذي تحول إلى سياسي ، أندريه بابيس ، حزبه إلى الفوز ، وأصبح رئيس وزراء جمهورية التشيك. وفي أكتوبر أيضاً ، فاز حزب الحرية النمساوي بنسبة 26٪ من الأصوات الشعبية ، بعد أن كان 20.5٪ في الانتخابات السابقة ، وانضم إلى الائتلاف الحاكم. في كانون الثاني / يناير 2018 ، ساهم موقف الرئيس التشيكي ميلوس زيمان القوي المناهض للهجرة في انتصاره الضيق على منافس دولي ليبرالي. في مارس ، حققت حركة 5 نجوم المناهضة للمؤسسة مكاسب كبيرة وأصبحت أكبر حزب في إيطاليا ، في حين قفزت رابطة مكافحة المهاجرين بشدة من 4٪ إلى 18٪ ، متخطية حزب سيلفيو بيرلوسكوني Forza Italia لتصبح القوة المسيطرة على اليمين.

ترامن صعود اليمين الشعوي مع كارثة لليسار الوسط. أظهر استطلاع حديث للرأي أن التأييد لحزب اليسار الديمقراطي في ألمانيا الوسطى يقلص بمقدار 5 نقاط منذ انتخابات سبتمبر. حصل الاشتراكيون ، الحزب الحاكم في فرنسا ، على 7٪ فقط من الأصوات في الانتخابات الرئاسية في العام الماضي (قبل انتخاب ماكرون في أيار 2017). في هولندا ،

انخفض نصيب حزب العمل من الأصوات من 24.8% في الانتخابات العامة لعام 2012 إلى 5.7% فقط في عام 2017 ، مما فلّص تمثيله البرلماني من 38 مقعداً إلى 9. حصل حزب الديمقراطيون الاجتماعيون التشيكيون على ما يقرب من ثلث التصويت الشعبي في عام 2006 ، و انهار في انتخابات عام 2017 ، حيث فاز فقط بنسبة 7.3% من الأصوات الشعبية و 15 مقعداً في البرلمان ، بانخفاض عن 50 مقعداً عام 2013. وفي إيطاليا ، انخفض دعم الحزب الديمقراطي إلى 19% فقط ، الزعيم ، رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي ، شعر بأنه مضطر إلى الاستقالة. حتى في الدول الاسكندنافية ، التي كانت لفترة طويلة حصنًا للديمقراطية الاجتماعية ، فإن أحزاب يسار الوسط التي كانت مهيمنة في يوم من الأيام في تراجع ، والأحزاب القومية ذات النزعات القومية تنمو.

تحت الضغط ، شعرت أحزاب يمين الوسط بأنها مضطربة للتكيف من خلال التحول نحو السياسات الشعوبية والخطابة. خلال الانتخابات الهولندية عام 2017 ، انتقد رئيس الوزراء من اليمين الوسط مارك روتا المهاجرين الذين "لا ي يريدون التكيف ، ومهاجمة عاداتنا ورفض قيمنا ، الذين يهاجمون مثلي الجنس ، الذين يصرخون على النساء ذوي التنانير القصيرة" ، وأوصل للناس الهولنديين العاديين رسالته الفظة: "التصريف بشكل طبيعي أو الابتعاد". لقد تبنى التحالف الذي شكله بعد الانتخابات السياسات ذات التأثير الشعبي على الهجرة والهوية الوطنية. تغييرات مماثلة واضحة بين أحزاب يمين الوسط في الدول الاسكندنافية. وفي إيطاليا ، تعهد سيلفيو بيرلسكوني ، الذي تعهد في وقت مبكر من حملة 2018 بأن يكون بمثابة توافق موازن لموقف رابطة الشمال الراديكالي المناهض للهجرة ، بإقرار ترحيل أكثر من 600,000 لاجئ وصلوا منذ عام 2015.

في ألمانيا ، أثار قرار المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في عام 2015 بفتح الأبواب أمام اللاجئين من سوريا ومناطق أخرى أزمة داخل الاتحاد الأوروبي ونتج عنه صعود الحركة المضادة للمهاجرين. وبررت قرارها بمصطلحات مبدئية على خلفية تاريخ ألمانيا. لكن بعد الانتخابات الكارثية التي جرت في سبتمبر / أيلول 2017 ، والتي أضعفـت اتحاد الاتحاد الديمقراطي المسيحي / اتحاد المسيحيين المسيحيين بـز عامـة ميرـكل ، دعا اتفاق الائـلاف الجديد بين اتحـاد الديمقـراطي المسيـحي / اتحـاد الاجـتماعي المسيـحي والديمقـراطيـن الاجـتماعـيين إلى إدارـة الهـجرـة والـحد منـها لـمنع التـكرـار من تـدـفـقـ اللاـجـئـين فيـ عام 2015 ، الحـد منـ عددـ أـفـرـادـ الأـسـرـةـ الـذـيـ سـيـسمـحـ لـهـمـ بالـانـضـمامـ إـلـىـ الـمـهـاجـرـينـ الـذـيـنـ يـعيـشـونـ فيـ أـلـمـانـياـ دونـ وـضـعـ الـلـاجـئـ الكـامـلـ ، وـتعـزـيزـ الـجهـودـ الـرامـيـةـ إـلـىـ دـمـجـ الـمـهـاجـرـينـ فيـ الـحـيـاةـ الـعـامـةـ الـأـلـمـانـيـةـ.

كثـتـ الحكومـاتـ الشـعـوبـيةـ فيـ المـجـرـ وـبولـنـداـ جـهـودـهاـ لإـضعـافـ المؤـسـسـاتـ الـلـيـبرـالـيةـ الـأسـاسـيـةـ مـثـلـ الصـحـافـةـ الـحرـةـ ،ـ والمـجـتمـعـ المـدـنـيـ المـسـتـقـلـ ،ـ والمـحاـكمـ الدـسـتـورـيـةـ.ـ فـالـأـغلـبيـةـ فـيـ كـلـ الـبـلـدـينـ تـقـومـ عـلـىـ نـحـوـ مـتـرـاـيدـ بـتـعرـيفـ هـوـيـتـهـمـ الـوطـنـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ عـرـقـيـ وـديـنـيـ استـبعـاديـ ،ـ كـمـاـ نـعـادـةـ السـامـيـةـ فـيـ اـزـدـيـادـ.ـ معـ الـخـطـابـ وـالتـصـوـيرـ الـذـيـ يـذـكـرـنـاـ بـالـثـلـاثـيـنـاتـ مـنـ الـقـرنـ الـماـضـيـ ،ـ اـنـقـدـ المـمـثـلـ الـهـولـنـدـيـ فـيـكـتـورـ أـورـبـانـ الـمـمـولـ الـيهـودـيـ الـمـحـرـيـ جـورـجـ سورـوسـ كـمـهـنـدـسـ لـأـزـمـةـ الـلـاجـئـينـ الـأـوـرـوـبـيـينـ.ـ بـعـدـ أـنـ جـرـّـمـتـ بـولـنـداـ النقـاشـ الـعـامـ حولـ دورـهاـ فـيـ الـمـحرـقةـ ،ـ وـصـفـ رـئـيسـ الـوزـراءـ الـبـولـنـديـ بـعـضـ الـيهـودـ عـلـىـ أـنـهـ مـتـعـاـلوـنـونـ فـيـ تـدـمـيرـ يـهـودـ أـورـوـباـ.

ولـأنـ اـعـتـاقـ الرـئـيـسـ فـلـادـيمـيرـ بوـتـينـ لـلـقـومـيـةـ الـعـرـقـيـةـ وـالتـقـلـيدـيـةـ الـدـينـيـةـ أـثـبـتـ أـنـ جـذـابـ لـلـحـرـكـاتـ الشـعـوبـيـةـ ،ـ فـإـنـ صـعـودـهاـ عـزـزـ النـفـوذـ الـرـوـسـيـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ أـورـوـباـ.ـ إـنـهـ يـقـدـمـ نـمـوذـجـاـ جـذـابـاـ لـلـوطـنـيـةـ الـمـتـجـدـدـةـ وـالـاعـذـارـيـةـ وـالـقـةـ الـوطـنـيـةـ.ـ لـقـدـ أـظـهـرـ أـنـهـ عـنـدـمـاـ لـأـتـكـونـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـلـيـبرـالـيـةـ الـمـتـجـذـرـةـ بـعـمـقـ ،ـ فـإـنـ فـشـلـ الـحـكـمـ الـدـيمـقـراـطـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـفـتحـ الـبـابـ أـمـامـ الـاستـبـادـ الـذـيـ يـحظـىـ بـتـأـيـيدـ وـاسـعـ النـطـاقـ ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ تـأـكـلـ الـحـرـيـاتـ الـفـرـديـةـ وـسـيـادـةـ الـقـانـونـ.

إـذـاـ كـانـتـ هـنـغـارـيـاـ وـبـولـنـداـ تـحـولـانـ إـلـىـ مـصـارـعـةـ لـمـصـبـرـ أـورـوـباـ ،ـ فـإـنـهاـ تـعـتمـدـ عـلـىـ حـكـمـةـ وـمـهـارـةـ قـادـتهاـ السـيـاسـيـينـ فـيـ السـنـوـاتـ الـمـقـبـلـةـ.ـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ ،ـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ ،ـ اـعـتـمـادـ سـيـاسـاتـ الـهـجـرـةـ وـالـلـاجـئـينـ الـذـيـ يـمـكـنـ لـشـعـوبـ أـورـوـباـ الـعـيشـ مـعـهـاـ.ـ هـذـهـ سـيـاسـاتـ لـنـ تـصـلـ إـلـىـ المـثـلـ الـعـلـيـاـ الـذـيـ تـطـرـقـتـ إـلـيـهاـ أـنـجيـلاـ مـيرـكلـ فـيـ عامـ 2015ـ ،ـ لـكـنـهاـ سـتـزـيدـ مـنـ اـحـتمـالـاتـ أـنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـلـيـبرـالـيـةـ يـمـكـنـ أـنـ تـقاـوـمـ التـأـكـلـ الـمـسـتـمـرـ مـنـ الدـاخـلـ.

فيسبوكيات:**من صفحة خالد الحريري**

بِقَلْمِ الدُّكْتُورِ حِيدَرِ إِبْرَاهِيمِ (شِيُوعِيِّ سُودَانِيِّ):

يقولون لك أنت شيوعى .. و كيف عرفتم ذلك ؟؟
 يقولون لك أن للشيوعيين أمارات تدل عليهم لايخطئها العقل السليم : مثقفون .. مخلصون فى عملهم .. انسانيون بلا تكلفة او تصنع .. قلوبهم رقيقة بلا مواقف مالية .. أشداء بلا شراسة .. بسطاء ومفروطون فى الطيبة بلا سذاجة .. لا يدعون احتكار الحقيقة .. مثاليون فى الاخلاق .. وواعقيون فى التفكير .. يعملون بعيدا عن الاوضواء دون منة يحاورون بالكلام الطيب بعيدا عن استعراض العضلات .. يرون فى المرأة انسانا كاملا غير منقوص ..
 أيدיהם نظيفة .. عفيفون .. يحبون القراء ويكرهون الفقر .. يتبعون مع الجاهل ويحاربون الجهل .. ألميون مع وطنية صادقة .. صادقون بلا رباء .. يحبون ويعشقون الجمال بلا ابتدال .. يجمعون بين السياسة وسمو الاخلاق .. تعاف نفوسهم المنافع الضيقة .. لا تضيق صدورهم عند ما تمنى يد جاهلة ظلامية لم ترق شعرا او منشورا لهم ملصقا على عمود او مكتوبا على حائط .. لا ينطلقون من عذابتهم الخاصة فهم ليسوا أسرى عقد نفسية مريضة مزمنة تأكل القلوب وتتضييع الطريق ... خير من عرف حركة التاريخ وفسرها .. بعيدون عن العدمية والتحجر .. يحترمون العقل والعلم .. غير منكفين على ماض غابر بل يستخرجون من تراثهم وتراث الإنسانية الشذرات المضيئة .. هم كطايير الفينيق كلما احترقوا ولدوا من رمادهم ثانية اكثر عددا واشد قوة واصلب عدوا .
 ذلك هو قاموسهم السياسي والأخلاقي .. ألم أقل أن أخلاقهم تدل عليهم.

سلامة كيلة.. وداعاً

توفي في يوم ٢ تشرين أول ٢٠١٨ في عمان المفكر والسياسي الفلسطيني-العربي سلامة كيلة. هو من مواليد مدينة بيرزيت بفلسطين عام ١٩٥٥ . نال بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة بغداد عام ١٩٧٩ . انقل للإقامة في دمشق منذ أواسط الثمانينيات . وأقام علاقات، بحكم ميله الماركسي، مع "الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي" ومع "حزب العمل الشيوعي" في سوريا، وحاول الجمع بين الحزبين، وكان هناك، بمبادرة منه، مشروع لتأسيس مجلة لليسار الماركسي في سوريا، ولكنه اعتقل عام ١٩٩٢ قبل أن ترى المجلة النور.

أمضى ثمان سنوات في السجن حتى عام ٢٠٠٠ متتقلاً بين سجني عدرا وتدمر. في يوم الجمعة ٢٠ نيسان ٢٠٠٧ تم ببريت سلامة كيلة، قرب مستشفى حاميش ببرزة، التوقيع على الوثيقة التأسيسية لـ "تجمع اليسار الماركسي" (تيم)، بعد أن كان مشاركاً نشطاً في الحوارات التي سبقت لمدة عام ونصف تأسيس (تيم). شارك في انطلاق جريدة "طريق اليسار" ومجلة "جدل" الصادرتان عن "تجمع اليسار الماركسي" (تيم). في عام ٢٠١٢ تم اعتقال سلامة كيلة وتعذيبه رغم إصابته بالسرطان ثم تم إبعاده من الأراضي السورية.

كان سلامة كيلة من المناضلين الماركسيين الذين يؤمنون بالمزاج بين الماركسية والعروبة، وكان ضد الطبعة السوفياتية للماركسية. كان لطيفاً في العلاقات الشخصية والاجتماعية وشرساً وعنيداً في القضايا الفكرية والسياسية. كانت فلسطين بوصلته في كل القضايا وكانت موافقه من الحركات السياسية والمفكرين والمتقين تقاس عبر المسيطرة الفلسطينية. كان صلباً في السجن، وكان مثالاً للمفكر-المتفق الذي يرى السياسة ممراً أجبارياً لتحقيق ما يؤمن به في الفكر والثقافة.

نص لسلامة كيلة كتبه عام ٢٠١٢

الرفيق العزيز

تحيات وآسف للتأخير في الرد،

قبل نقاش ما طرحت حول برنامج ائتلاف اليسار السوري، أود أن أبدي بعض الملاحظات،

أولاًً أن البرنامج طرح لتوحيد مجموعات صغيرة اتفقت على النشاط المشترك في الثورة، وبالتالي كان يراعي ما يضبط هذا التوافق، خصوصاً أن المجموعات أتت من منابع مختلفة، ولديها اختلافات في المصطلحات والتصورات، لكن قررت أن تتوافق على العمل المشترك خلال الثورة فقط، الأمر الذي يعني أن أمر تشكيل حزب لم يكن مطروحاً بينها، وكانت مراهنتي على أن يصهر النشاط المشترك هذه المجموعات بما يسمح بأن يفضي إلى بناء حزب.

ثانياً أن البرنامج طرح في خضم ثورة قائمة، ولهذا يحاول أن يركز على آليات تطويرها، وتحديد الخطوط الأولية لبرنامج لها، خصوصاً هنا بالتركيز على الوضع المعيشي والقضايا المطلبية التي تخص فئات شعبية واسعة، في ظل ميل جارف لدى المعارضة للتركيز على الديمقراطية والحرية.

ثالثاً إذا كنت أشرت إلى إنجلز في تحديده لبرنامج حزب ماركسي، فإن البرنامج كمطالب وأهداف لا يتجاوز الصفتين أصلاً، ولهذا كانت تعمل على تعميم المطالب وحدتها دون التحليل الذي كان هدفه توحيد رؤى تلك المجموعات عبر توضيح الواقع المؤسس لطرحها.

بالنالي فإن نقدك لـ "الشروطات" التي وصلت عبرها إلى الإشارة إلى الـ "أستاذية"، ليس في محله، لأن الهدف منه هو توحيد رؤى مجموعات حول أوليات تخص فهم الواقع الذي أنتج الثورة، ولماذا نركز على ليس فقط الحرية والديمقراطية بل على البطالة والفقر والتهميش، هذه المسائل التي تطال الأغلبية المجتمعية. بمعنى أنها الأوليات التي تسمح بتوحيد الماركسيين في الائتلاف، وتؤسس لتوافقهم. وهي مختصرة ومركزة كذلك. وإنجلز حين أشار إلى البرنامج لم يتوجه أن الحزب يجب أن يمتلك الرؤى والتصورات والفهم العام للواقع، وبالتالي على ضوء ذلك كان يعتقد بأن برنامج الحزب يجب أن يكون مختصراً (ولقد ذكرت الأمر في نقد برامج الأحزاب التي تقدم توصيفاً سياسياً معتبرة ذلك رؤية أيديولوجية وبرنامج ونظيرية).

إن مشكلة "التجميع" في الثورة تفرض وضع رؤى وتصورات لكي تحكم توافق الائتلاف، لكن كان يجب أن تكون مختصرة. هذا ما اعتقدنا أنه ضروري.

الآن، ليس الأمر متعلقاً بالحجل "من المهمات التي تفرضها علينا مبادتنا"، وليس كذلك أننا "نستحي من مبادتنا ونداري في طرح أهدافنا وبرامجنا". يتعلق الأمر بخلاف في الفهم كما أظن، حيث أن ما يحدد الأهداف والبرامج هو ليس "المبادئ" بل الواقع. فليس ربط الاشتراكية بالماركسية يعني أن ما يجب أن يطمحه الماركسيون هو الاشتراكية وليس "ما هو أقل"، هذا هو الأفق الذي يسعى الماركسيون إلى تحقيقه لكن تحققه يرتبط بالظروف الواقعية بالتحديد، وهذا يفرض "التحليل الملموس للواقع الملموس" كما قال لينين. وهو ما دفع لينين سنة 1905 إلى طرح هدف "دكتاتورية العمال والفلاحين الفقراء" عكس تروتسكي الذي تمسك بشعار "دكتاتورية البروليتاريا". وبالتالي يمكن طرح "ما هو أقل" من "الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين" حين يكون الواقع في وضعية تفرض ذلك. هنا يجب أن تعرف الطريق الموصى بين الواقع و"المبدأ"، وليس فرض "المبدأ" على الواقع. لهذا يجب أن ننطلق من الواقع السوري ومن الواقع في لحظة الثورة، الثورة التي ليس للماركسيين دور فاعل فيها، لأنهم أفراد أولاً، وأن علاقتهم بالعمال والفلاحين الفقراء معروفة ثانياً. وبالتالي أن نلمس "ميزان القوى الطبقي" في الثورة لكي نستطيع تحديد الشعار الضروري. بالضبط كما

فعل لينين سنة 1905 حين لم يمس بأن الطابع الفلاحي هو المسيطر، وأن دور العمال ضعيف فيها، ولهذا وجد أنه من الضروري الربط بين العمال والفلاحين في ثورة فلاحية الأساسية. وهو الأمر الذي دفعه إلى طرح شعار "دكتاتورية العمال والفلاحين" متجاوزاً "المبادئ"، ومخذلاً مع المناشفة الذين رأوا في الثورة كثرة برجوازية خالصة، ومع تروتسكي الذي رفع شعار "دكتاتورية البروليتاريا". لكن هذا الشعار اللبناني لا يصبح "من المبادئ" لأن لينين طرحته، فلينين ذاته تجاوزه سنة 1917، وفسر ذلك بوضوح، حيث أشار إلى أن "ميزان القوى الطبقي" قد تغير أصبحت الطبقة العاملة هي رأس الحربة في الثورة. وهو ما دفعه لطرح هدف استلام البروليتاريا السلطة.

لهذا يجب أن ندرس جيداً "ميزان القوى الطبقي" في الثورة حين نسعى لتقديم شعار يعبر عن الثورة. ولقد كان واضحاً "غياب" دور العمال كطبقة، وتركت الدور في الفلاحين والفنانات المهمشة والفنانات الوسطى والمدينية. القطاع الفاعل من الفنانات الوسطى يريد الحرية والديمقراطية، وباقى الطبقات والفنانات تريد العيش (العمل والأجر). وكانت الثورة حراك شعبي عام، غير مفروز طبقياً، ودون مطالب واضحة غير الحرية، الشعار الذي أطلقه شباب من الفنانات الوسطى. كل ذلك كان يفرض طرح الشعار الذي يوحد كل هؤلاء، ولكن التركيز على تجاوز منطق الفنانات الوسطى (والمعارضة) التي أرادت حصر الثورة في: الحرية، من خلال طرح مطالب "الطبقات الشعبية"، التعبير الذي يعني تحالف كل المفترضين من العمال والفلاحين الفقراء والمتواضعين وجزء من الفنانات الوسطى المدققة. بهدف إعطاء طابع طبقي للثورة، ودفعها لتجاوز النمط الاقتصادي القائم، الذي هو نمط رأسمالي تابع ومافياوي وريعي، لمصلحة نمط منتج. هنا يصبح ضرورياً فرض سلطة الطبقات الشعبية التي لا تتحقق مطالبيها دون تغيير النمط الاقتصادي من نمط ريعي إلى نمط منتج. وهذه خطوة مهمة نحو تجاوز الرأسمالية ذاتها، حيث ليس من نمط منتج في الأطراف في ظل سيادة الرأسمالية كطبقة مسيطرة.

هذا هو أساس التصور الذي طرح في البرنامج، حيث يؤكد أنها "ثورة الطبقات الشعبية، وإن لم تتخذ طابعاً طبقياً واضحاً بعد"، ويؤكد على أن تصبح "هي القوة الحاكمة"، وأن علينا كائناً مختلف "التعبير عن العمال والفلاحين الفقراء"، وأن البرنامج يطرح "المطالب الأساسية التي هي الحد الأدنى الآن"، حيث أنتا "لا نرى بأن موعد الثورة الاشتراكية قد حان، بل نرى بأن تحقيق المطالب الشعبية الآن هو الذي سيفتح الأفق للوصول إلى الاشتراكية بقوة ونشاط العمال والفلاحين القراء وكل المفترضين الذين هم قوة الثورة الراهنة". وفي كل ذلك تحديد للهدف الراهن خلال الثورة، والهدف الضروري لتحقيق التطور المجتمعي الذي يفتح الأفق للانتقال إلى الاشتراكية، وتحديد لقيادة العمال والفلاحين الفقراء للتحقيق الأهداف والانتقال إلى الاشتراكية، أما الآن فلا ندعى أنا قادرون على ذلك بالضبط لغيب الحزب، وبالتالي لغيب الفاعلية المجتمعية للائتلاف التي تسمح بذلك.

هنا يظهر أن الأمر لا يتعلق بخجل بل برؤية أخرى. هذا ما يظهر حين نقاش الأفكار التي طرحتها، مع ملاحظة أن الإجابة على الأسئلة التي طرحتها كانت ستتوسع في البرنامج بدل تقليصه.

أولاً مسألة الالتصاق بالطبقة أو قيادتها

حين أشرنا إلى الالتصاق بالطبقات الشعبية والدفاع عنها كنا متقدسين عدم الإشارة إلى قيادتها لأن الأمر لا يتعلق بقيادة الطبقة العاملة، أعتقد أن هذه فكرة خاطئة، ونقيم التمييز بين الحزب والطبقة، وجعل "الصراع السياسي" بدليلاً للصراع الطبقي. فالحزب هو الطبقة منظمة، حيث أن الطبقة هي التي تخوض الصراع الطبقي، وبالتالي تكون مهمة الحزب هو تنظيم الطبقة وتطوير وعيها ودفعها لكي تتقدم في صراعها ضد الرأسمالية. ولتحقيق ذلك علينا كماركسيين أن ننخرط في صراع الطبقة، وان نندمج فيها، للدفاع عنها وتطوير آلياتها ووعيها.

هنا لا بد من تغيير النظر لمعنى الحزب ولدور الماركسيين من كونهم "طليعة" إلى كونهم "دينامو" تنظيم وتطوير وعي الطبقة لكي تخوض صراعها على ضوء رؤية ووعي وفي بنى منظمة. ليس الحزب طليعة أو بدليلاً عن الطبقة، وبالتالي هو ليس قيادة لها، هو هي منظمة ذات رؤية وبرنامج. الطبقة هي التي تقود الطبقات المفقرة الأخرى، وهي التي تستولي على السلطة وليس الحزب كما يُطرح، والذي يبدو منفصلاً عنها، هو في الأمام يقودها. هذا الأمر هو الذي فرض

الإشارة إلى الالتصاق بها والدفاع عنها من قبل الماركسيين، لأنهم "أقلية" من الفئات الوسطى التي فهمت الماركسية وتمثلها، والتي تمتلك خبرات في التنظيم والتحريض وإدارة الصراع، والذين ينخرطون وسط الطبقة لكي تنتظم ويتطور وعيها. والحزب هو نتاج هذه العملية. وعبرها تكتسب وعيها الطبقي، والوعي هنا لا "يصدر" بل يدخل عبر انخراط الماركسيين وسط الطبقة. هذا هو التركيب الجدي لوعي والطبقة.

ثانياً حول دكتاتورية البروليتاريا

حين طُرِح شعار دكتاتورية البروليتاريا كانت البرجوازية دكتاتورية، وحتى حينما طُرِح لينين دكتاتورية العمال والفلاحين كانت روسيا دكتاتورية، والبرجوازية كانت لا زالت دكتاتورية. لهذا طرح ماركس دكتاتورية الأغلبية ضد دكتاتورية الأقلية. الان الأقلية ديمقراطية وبالتالي ستبدو الدكتاتورية من الماضي، ولأن الأمر يتعلق بتأسيس سلطة ديمقراطية وليس دكتاتورية (إلا ضد البرجوازية كما أشار ماركس) فإن ما يجب أن يُطرح الآن هو ديمقراطية الأغلبية ضد ديمقراطية الأقلية. لهذا تطرح مسألة استيلاء الطبقة العاملة على السلطة لبناء نظامها الطبقي.

لكن، ليس الآن ما دمنا لا نرى إمكانية تحقيق الاشتراكية الآن. وما طرّحه البرنامج هو الشكل الممكن خلال الثورة كما أشرت، لكن أيضاً لا بد من فهم طبيعة الثورة بمعناها العام، أي ليس في لحظة الثورة الجارية الآن بل ما هي طبيعة المهام المطروحة في الواقع قبل الثورة وبعدها. هنا ننتقل إلى تحديد تصور "أكثر مبدئية"، أي لا يتعلق بما هو راهن الآن خلال الثورة القائمة بل كتصور للتغيير الممكن في بلد طرفي يعاني من نقص التطور. ربما هذا يعيد بشكل ما النقاش الذي جرى بين لينين والمنافسة (وبشكل عابر مع تروتسكي)، حيث لم يكن لينين يرى بأن الثورة هي اشتراكية لضعف التطور الرأسمالي في روسيا، لكنه لم يعتقد بنظرية المراحل الخمس التي كانت تحكم الأهمية الثانية، والتي كانت "فرض الانتحال إلى الرأسمالية" عبر انتصار البرجوازية قبل طرح الاشتراكية كبديل، ولهذا ميّز بين المهامات التي يطّرّحها الواقع، وهي مهامات ديمقراطية، وبين الطبقة التي تحقق هذه المهامات، التي كانت البرجوازية قد حققتها في البلدان الرأسمالية، وانطبع في ذهن الأهمية الثانية ضرورة تكرار المسار ذاته. وبالتالي اعتبار أن العمال والفلاحين القراء باتوا هم المعنيين بتحقيق المهامات الديمقرطية (أو الثورة الديمقرطية). ولهذا طرح شعار دكتاتورية العمال والفلاحين خلال ثورة سنة 1905، وطرح بعد ثورة شباط/فبراير سنة 1917 شعار دكتاتورية البروليتاريا، لكن ليس لتحقيق الاشتراكية بل إنجاز المهامات الديمقرطية (لينين "موضوعات نيسان"). هذا هو التحليل المركب الذي يشير إلى ضرورة تحقيق مهامات لا يمكن أن يتحقق التطور دون تحقيقها، لكن وفق منظور طبقي مختلف عما تحقق به، أي بقيادة العمال والفلاحين القراء.

الأطراف لم تتحقق التطور الرأسمالي، أي بناء الصناعة ومكنته الزراعية وتحديث التعليم والمؤسسات، وبالتالي لم تصبح رأسمالية إلا من حيث "العلاقات"، أي بغياب قوى الإنتاج التي تؤسس لنشوء التطور الرأسمالي. ولهذا تظل فكرة لينين "راهنة"، حيث ليس من الممكن تحقيق الاشتراكية في مجتمع يفقد القوى المنتجة، لكن الرأسمالية تكيفت عبر ترابطها بالرأسمال الإمبريالي مع وضعية لا تفترض وجود قوى إنتاج. ولهذا يفترض التطور انتصار طبقة أخرى. هذا التحليل "المبدئي" مبني على فهم أن تطوير القوى المنتجة يفترض تجاوز الرأسمالية، لأن الرأسمالية تقف حاجزاً دون تحقيقها نتيجة ارتباط مصالحها بمصالح الرأس المال الإمبريالي الذي يريد أسوأها وليس قوى المنتجة. لهذا يكون من الحاسم قيادة العمال والفلاحين القراء للثورة، واستلامها السلطة.

لكن يجب التمييز بين هذا التصور "المبدئي" والهدف الذي يمكن أن يُطرح في الواقع، بالضبط لأن الهدف يرتبط بـ"ميزان القوى الطبقي". هذا ما جعل لينين يطرح شعار دكتاتورية العمال والفلاحين سنة 1905، ومن ثم شعار دكتاتورية البروليتاريا سنة 1917. الفارق هنا تساعد دور العمال، وتبلورهم كطبقة منظمة قادرة أن تقود الفلاحين، بينما لم يكن الأمر كذلك سنة 1905 حيث كان الطابع الفلاحي هو المهيمن في الثورة.

من ثم، إذا تجاوزنا مصطلح الدكتاتورية، فإن ما يُطرح في الثورة السورية هو سلطة الأغلبية التي تخوض الصراع دون طابع طبقي واضح، وبما يتضمن مطالبتها جميعاً. على أمل المقدرة على تطوير فاعلية العمال والفلاحين القراء لكي

يكونوا قادرين على قيادة الطبقات المفقرة واستلام السلطة. هذا ما يفرض بناء الحزب المعبر عن العمال وال فلاحين القراء، وتطوير دورهم في الثورة لكي يصبحوا هم قيادتها. خصوصاً هنا أن الثورة مستمرة حتى وإن تحقق حل الآن، وأن مسارها مرتبط بتحقيق التغيير الذي يحقق مطالب الطبقات الشعبية، وهذا ليس ممكناً إلا بانتصار العمال وال فلاحين القراء. لهذا حين تطرح هدف سلطة الطبقات الشعبية الآن، نطرح السؤال كيف يمكن أن يتطور دور العمال وال فلاحين القراء فيها لكي يصبحوا هم قيادتها.

هنا نحن نتعامل مع تكتيك عملي ورؤيه "مبئية"، لكن أيضاً مع صيروره يجب أن تسير في سياق يؤسس الحزب الم عبر عن العمال وال فلاحين القراء، وان يستطيع أن ينظمهم ويتطور فاعليتهم لكي يصبحوا هم قيادة الثورة.

ثالثاً المبادئ والدولة العلمانية الديمقراطية

في النقاش اعتبرت أن الكلام عن "المدنية والديمقراطية والعلمانية والبرلمانية" كلام تصليبي، لكن قبل الكلام عن الطابع الظبي للدولة التي نريد تأسيسها، ما هي طبيعة الدولة كبنية ومؤسسات؟ هل نريدها أن تكون ديمقراطية وعلمانية (بالنالي مدنية) أم أننا نريدها دكتاتورية؟

الماركسيه ورثت أفكار التوبيه ولم تتفها، لكنها تقدمت خطوة جديدة بالانتقال من الشكل إلى المضمون، من المساواة الحقوقية السياسية إلى المساواة المجتمعية عبر إلغاء الملكية الخاصة، لكن لم يلغ ذلك تضمنها العلمنة والديمقراطه. والأمر أكثر تعقيداً فيما يتعلق بتطور الوعي المجتماعي والمجتمع عموماً، لهذا كانلينين يقول بعد ثورة أكتوبر ان طموحه يتمثل في "إدخال الحضارة الأوروبيه" إلى روسيا التي كانت لازالت إقطاعية قروسطية. وبالتالي فإن غعادة بناء الوعي المجتماعي على أساس القيم الحديثة أمر حاسم في مسار التطور للوصول إلى الاشتراكية، كما أن علمنة الدولة ودمقرطتها أمر حاسم كذلك في هذا السياق. هذه ليست مفاهيم بر جوازية وإن كانت نتاج مفكرين بر جوازيين، بل هي تطور في الوعي المجتماعي مترافق مع انتصار العصر الصناعي، وليس البر جوازية فحسب. وبالتالي إذا كاننا نتجاوز البر جوازية وليس من الممكن أن نتجاوز هذه المفاهيم والبني التي تتجهها. لا بد لنا من أن نتجاوز اعتبار هذه المفاهيم والقيم كمفاهيم وقيم بر جوازية، ومن ثم أن نعتقد أن علينا تجاوزها. هذه منجز حضاري ليس من الممكن تجاوزه إلا إذا أردنا تأسيس دكتاتورية استبدادية كما فعل ستالين (رغم أن البنية التي تشكلت تحت سلطته هي نتاج وضع روسيا القروسطي وليس من فعله الذاتي، الذي كان ربما متواافقاً مع هذا الوضع).

ما نسعى إليه هو ليس فقط حكم طبقة بل حكمها الديمقراطي في مجتمع يتضمن الأفكار التي تراكمت منذ عصر النهضة، والقيم التي ارتبطت بالبر جوازية رغم أنها قيم مجتمعية. وبالتالي لا نريد أن نعيد إنتاج سلطة القرون الوسطى تحت مسمى الاشتراكية، بل نريد تجاوز القرون الوسطى. وهذا التجاوز يفرض أن يتعمق في الوعي المجتماعي قيم الحداثة، وأن تتطلق الدولة التي تقييمها الطبقة العاملة من القيم والمبادئ التي تحقق بعد نشوء الصناعة وتشكل المجتمع الحديث. وأن نعرف الزوايا التي يجب تجاوزها، والزوايا التي يجب تضمنها في بنية أرقى.

هل تحقيق هذه الأفكار يعني سيادة البر جوازية؟ لا، ولا السماح لها بأن تعيّد وجودها الواقعى، حين نصبح على اعتاب الاشتراكية، أو حتى قبل ذلك. فهذه قيم مجتمعية عامة ترتبط بالتطور التاريخي الذي أسسه نشوء الصناعة. لهذا يجب أن تكون الدولة التي تؤسسها الطبقة العاملة علمانية وديمقراطية، فحتى الدكتاتورية التي أشار إليها ماركس تحددت في مواجهة البر جوازية فقط، حيث تسود الديمocratie لدى الأغلبية المجتمعية. وماركس لم ينف العلمنة بل أكد عليها.

يبقى أمر البرلمانية، ما هو الشكل المناسب لتعبير الشعب عن مواقفه ورأيه، وفي اختيار ممثليه في الدولة؟ هل من شكل غير التعددية والانتخابات والبرلمان؟ هذا أمر يحتاج إلى نقاش لأن ما طرح في الماركسية "ضعيف"، بالضبط لأنه طُرِح في مرحلة دكتاتورية البر جوازية، بحيث كان مطلب الاشتراكين (وماركس منهم) هو حق الانتخاب، وحرية الصحافة والأحزاب وغيرها. لكن حين حققتها البر جوازية لا يكون البديل هو التراجع عنها بل تجاوزها، وفي الماركسية التجاوز يفترض التضمن وليس الشطب.

رابعاً ما هو الطابع الطبقي للدولة؟

الآن هي دولة الطبقات الشعبية، كل المفترقين الذين يقاتلون الرأسمالية المسيطرة، وهذا واضح في البرنامج، فـ "المطلوب هو نظام ديمقراطي يعبر عن مصالح الطبقات الشعبية بالتحديد". هنا الدولة محكمة لمصالح وسلطة الطبقات الشعبية. لكن في سياق صيرورة الثورة يجب أن يتعدد الوضع الطبقي بشكل أدق، حيث يجب زيادة دور العمال وال فلاحين الفقراء لكي يصبحوا هم قيادة الثورة، وبالتالي أن يستلموا السلطة في إطار تحالف طبقي يمثل الطبقات الشعبية. وهذه الدولة يجب أن تكون ديمقراطية وعلمانية بالضرورة، وإذا كان هناك تخوف من دور البرجوازية يمكن أن يحدد الدستور الأسس التي تشنل دور البرجوازية، وتمنع طموحها للسيطرة على السلطة، لكن لا يجب إلغاء ديمقراطية الأغلبية، أو الديمقراطية التي تحكم العلاقة بين الطبقات الشعبية.

أعود إلى شعار لينين الذي طرحته سنة 1905، أي شعار "الدكتاتورية الديمقراطية للعمال وال فلاحين"، وهو الشعار الذي فرضه ميزان القوى الطبقي في ثورة سنة 1905، حيث كان الفلاحون هم أساس الثورة وليس العمال، لكن لينين حاول الربط بين طموح الفلاحين ومطامح العمال لإيجاد الصلة بينهما في الصراع التالي. وكان يعتقد أنه إذا نجحت الثورة فإن الفلاحين هم من سيحكم، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تطور رأسمالي يمكن أن يكون مفيداً في صيرورة تطور روسيا. وللينين كان ينطلق من أن البرجوازية عاجزة عن تحقيق التطور وأن على العمال وال فلاحين الفقراء شل تردد البرجوازية الصغيرة وقيادة الثورة نحو الانتصار، ومن ثم كان ينطلق أصلاً من أن التطور بات مرتبطاً بدور العمال وال فلاحين الفقراء، وهو المنظور "المبدئي" الذي حكمه منذ نهاية القرن التاسع عشر. لكن ميزان القوى الطبقي في الثورة حينها جعله يطرح الشعار سابق الذكر لأنه لا يتمسك بـ "المبادئ" في الواقع لا يتحملها، بل يطرح ما يحتمله الواقع. وميزان القوى في ثورة سنة 1905 كان يغلب دور الفلاحين. وحتى بعد ثورة شباط سنة 1917 لم يطرح لينين الثورة الاشتراكية، فالهدف ليس "تطبيق" الاشتراكية كما أشار في "موضعات نيسان"، بل تحقيق المهمات الديمقراطية، رغم أنه أكد على ضرورة استيلاء البروليتاريا على السلطة، حيث كان قد تغير ميزان القوى الطبقي كما أشار في الرد على منتقديه لأنه تجاوز شعار دكتاتورية العمال وال فلاحين.

لهذا حين نقول سلطة الطبقات الشعبية فلأن ميزان القوى الطبقي "في الثورة الراهنة" يشير إلى فاعلية الريف والفلاحين الوسطى المفترقة في المدن، ومن ثم العمال، وحتى فئات وسطى. والهدف ليس هو التأكيد على القطع مع سلطة الرأسمالية وليس لأن هذا الشعار سوف يصبح ممكناً لتحقيق، وبالتالي تطوير وعي الفلاحات المفترقة إلى ضرورة البديل عن سلطة الرأسمالية. بالضبط كما فعل لينين حينما رفع شعار دكتاتورية العمال وال فلاحين، حيث كان يعرف أنه غير قابل للتحقيق حينها (لهذا وضع احتمال انتصار الفلاحين وتأسيس دولة رأسمالية)، لكنه كان يريد ربط الفلاحين بالعمال، وهذا ما نجح به.

يمكن القول أن طرح شعار الثورة الاشتراكية الآن هو أمر طفولي لأنه لا المهمات المطروحة ولا ميزان القوى الطبقي يفضيان إلى طرح هذا الشعار. وأيضاً فإن طرح شعار دكتاتورية العمال وال فلاحين صحيحًا لأن الوضع الطبقي مختلف عما كان في روسيا التي كانت لا زالت إقطاعية حينها. وبالتالي ليس ممكناً قيام البرجوازية بالثورة لأنها هي الحاكمة في ظل النمط الاقتصادي القائم، والذي ينتشر الثورة.

خامساً الثورة والإصلاح

تشير الملاحظات إلى أنه "ليس من الماركسية في شيء أن نوجه محور نضالنا لصالح هذه المطالبات الاقتصادية والاجتماعية (الأسمدة والبطالة وأسعار المحروقات) بوصفها غايات، لأن هذه "نقابية" وليس ماركسية". ويؤكد على أنه إما أن تكون "أداتية للتحريض والدعائية في رص صافوف الجماهير من أجل الثورة الاشتراكية" أو تصبح "نقابية صرفة" إذا وُضعت خارج هذا السياق.

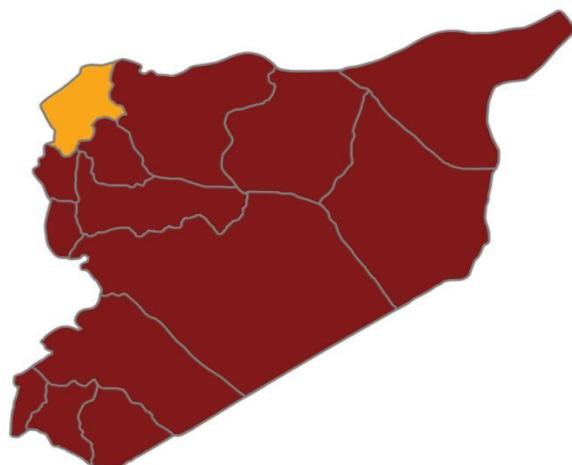
لكن السؤال الأدق يتمثل في: لماذا نريد تحقيق الاشتراكية؟ أليس من أجل حل هذه المشكلات التي يعيشها الشعب؟ هي لا تُطرح من أجل الدعاية والتحريض بل من أجل حلها، إلا إذا جعلنا الثورة الاشتراكية "جنة" فوق البشر، وليس نظاماً اقتصادياً سياسياً تحقق مطالبهم ويعبر عن مصالحهم. كانت شعارات ثورة أكتوبر هي: الخبر، الأرض، السلام، هل كان لينين "تفايناً صرفاً"؟ لم يقل لينين أننا نريد الثورة الاشتراكية بل نريد الثورة من أجل هذه المطالب. هذا هو الفارق بين طرح المطالب وتبنيان كيفية تحقيقها وبين التمسك بـ "المبادئ".

في البرنامج مستويان في تناول هذا الأمر، الأول يقول بأن هذه المطالب تتحقق فقط في ظل سلطة الطبقات الشعبية، وهو يجزم بأن البرجوازية لا تتحقق على العكس هي التي أوجدت هذه المشكلات. والثاني يتمثل في طرح مطالب طبقات وفئات من أجل جذبها للثورة وانخراطها فيها، وهذا أمر كان ضرورياً (ولا زال) نتيجة ميل المعارضة حصر الأمر بالحرية التي هي مطلب جزء من الشعب بينما تتمثل مطالب الأغلبية في "مسألة العيش". وبالتالي كان تسريع انخراط فئات أوسع في الثورة يتطلب طرح مطالبتها المباشرة.

لكن أصلاً أي برنامج يبدأ من المطالب المباشرة، ويضع السياق الذي تتحقق فيه هذه المطالب، أي ما يتعلق أي الطبقات التي يمكن أن تتحققها؟ والإستراتيجية التي توصل إلى تتحققها. هنا يجب طرح "ملموس" الطبقات الشعبية وليس "المبادئ" التي لا يعتقد هؤلاء أنها تلمس وضعهم. البدء هنا من الملموس وصولاً إلى "المجرد" وليس العكس. فتنظيم الطبقة العاملة يفترض أن ينطلق من التفاهم حول مطالبتها، ونقلها عبر الممارسة إلى تلمس كيف يمكن أن تتحقق فعلياً وليس "تحفيظها" شعار الثورة الاشتراكية، بالضبط لأنها لا تفهم ذلك. لا تفهم شعارات لا تنطلق من مطالبتها، من وضعها الحياتي، مشكلاتها اليومية. إن المنطق الحسي هو ما يحكم الطبقات الشعبية، وليس الفكر والأيديولوجية، فهذه هي مهمة الماركسي الذي عليه "إدخالها" لها، لكن لا يتحقق ذلك دون طرح مطالبتها حتى بالمنظور النقابيين بهذه خطوة أولى ضرورية من أجل ارتقاء الوعي من طابعة الحسي إلى طابعه "العالم". الممارسة والتجربة هما ما يؤدي إلى ارتقاء الوعي لدى الطبقة بالتفاعل مع الوعي الماركسي الذي تدخله مجموعات ماركسيّة.

أخشى على "ماركسيينا الشباب" أن يعودوا إلى "موضة السبعينات"، حيث ساد التمسك النصي بالماركسيّة، وحفظ الشعارات واعتبار أنها هي البرنامج الراهن، وبالتالي تجاهل المنهجية التي تأسست عليها، والتي شكّلت نقلة نوعية في الفكر البشري. لا شك في الملاحظات صدى من ذلك.

النقطة الأخيرة تتعلق بالمسألة القومية، ولا شك أنني أتفق مع أن هذه المسألة رئيسية وحاسمة، لهذا أشار البرنامج أننا "مع الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استئناف مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحداثة في أفق تحقيق الاشتراكية". وهذا أمر أطلق منه أصلاً، وأعمل من أجله. كل الود.





موقعنا على الإنترنت:



www.scppb.org

صفحتنا على الفيس بوك:



facebook.com/scppb.org